الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

عرض تكوين ماستر

مهني

المؤسسة	الكلية	القسم
جامعة محمد الصديق بن يحي- جيجل	الحقوق و العلوم السياسية	الحقوق

الميدان :الحقوق و العلوم السياسية.

الفرع: الحقوق.

التخصص: قانون الطاقة والمناجم.

السنة الجامعية: 2022/2021

REPUBLIQUE ALGERIENNE DEMOCRATIQUE ET POPULAIRE

MINISTERE DE L'ENSEIGNEMENT SUPERIEUR ET DE LA RECHERCHE SCIENTIFIQUE

OFFRE DE FORMATION MASTER
professionnel

Etablissement	Faculté	Département
Université Mohamed Seddik Ben Yahia - Jijel -	**Droit et sciences politiques**	**Droit**

Domaine: Droit et sciences politiques

Filière: Droit

Spécialité:Droit de l'énergie et des mines

Année Universitaire : 2021/ 2022

الفهرس

I- بطاقة تعريف الماستر.....4
1- تحديد مكان التكوين.....4
2- المشاركون في التكوين.....4
3- إطار وأهداف التكوين.....4
أ. شروطالالتحاق 4
ب. أهداف التكوين.....4
ج. المؤهلات و القدرات المستهدفة 5
د. القدرات الجهوية و الوطنية لقابلية التشغيل.....5
ه. الجسور نحو تخصصات أخرى.....6
و. مؤشرات متابعة مشروع التكوين 6
ز. قدرات التأطير.....6
4-الإمكانيات البشرية المتوفرة.....7
أ- أساتذة المؤسسة المتدخلين في الاختصاص.....7
ب-التأطير الخارجي.....10
5-الإمكانيات المادية المتوفرة.....10
أ. المخابر البيداغوجية والتجهيزات 10
ب. ميادين التربص والتكوين في المؤسسات.....11
ج. مخابر البحث لدعم التكوين في الماستر.....11
د. مشاريع البحث لدعم التكوين في الماستر.....11
ه. فضاءات الأعمال الشخصية وتكنولوجيات الإعلام والاتصال 11

II- بطاقةالتنظيم السداسي للتعليم.....12
1- السداسي الأول.....13
2- السداسي الثاني.....14
3- السداسيالثالث.....15
4- السداسي الرابع.....16
5- حوصلة شاملة للتكوين.....16

III البرنامج المفصل لكل مادة.....17 -53
IV- العقود/الاتفاقيات -.....54

I- بطاقة تعريف الماستر

1-تحديد مكان التكوين:

- **كلية:الحقوق والعلوم السياسية.**
- **قسم: الحقوق.**

2- المشاركون في التكوين:

- المؤسسات الجامعية الأخرى:/

- المؤسسات و الشركاء الاجتماعيون الاقتصاديون الآخرون:/
  - **مديرية الصناعة والمناجم- ولاية جيجل.**
  - **مديرية الطاقة- ولاية جيجل.**
- الشركاء الدوليون الأجانب :/

3- إطار وأهداف التكوين:

أ- شروط الالتحاق:

بالإضافة إلى الشروط التنظيمية المعمول بها، يكون مؤهلا للقبول في ماستر**قانون الطاقة والمناجم:**

***الطلبة المتخرجون في إطار النظام الجديد (ل.م.د):**

- أن يكون الطالب متحصلا على شهادة الليسانس في الحقوق ، تخصص: قانون العام، أو قانون خاص أو ما يعادلها.
- أن يكون الطالب متمتعا بحسن السيرة والسلوك، ولم يتعرض لعقوبة تأديبية في مساره الجامعي.

***الطلبة المتخرجون في إطار النظام القديم (كلاسيك):**

- أن يكون الطالب متحصلا على شهادة الليسانس في الحقوق أو ما يعادلها.
- أن يكون الطالب متمتعا بحسن السيرة والسلوك، ولم يتعرض لعقوبة تأديبية في مساره الجامعي.

ب- أهداف التكوين:

- يهدف تنظيم الماستر في **قانون الطاقة والمناجم**إلى **تكوين متخرجين وتحضير باحثين أو مستشارين أو خبراء قانونيين متخصصين في قطاعي المحروقات والمناجم.**

- إن المواد المقترحة في تخصص **ماستر قانون الطاقة والمناجم** تؤهل الطلبة للترشح لمناصب الشغل المحتملة واقتحام مختلف ميادين العمل ذات الصلة بهذا المجال **كالمساهمة في إدارة وتسيير مديريات الطاقةأو مديريات الصناعة والمناجم أو مستخدمين لدى وكالتي المحروقات أووكالتي المناجم،** أو **مؤسسة سوناطراك ومختلف فروعها،** من خلال ما يلي:

- **تكوين قانونيين متخصصين في قانوني المحروقات والمناجم.**
- **دعم عالم الشغل بإطارات قانونية متخصصة في قطاعي المحروقات والمناجم.**
- **المساهمة في إيجاد الإطار القضائي المتخصص دعما لقطاع العدالة.**
- **تطوير البحث العلمي في ميدان الحقوق عن طريق الانفتاح على قطاعات استراتيجية ليس في الجزائر فقط بل في الكثير من البلدان المنتجة للنفط.**
- **تنويع التكوين في ميدان الحقوق وتوسيع دائرته ضمن نظام ل. م. د.**

- يضمن تخصص **ماستر قانون الطاقة والمناجم**مواكبة التطورات والتحولات المستمرة **للدولة الضابطة** في مختلف جوانب الحياة الاقتصادية، من أهمها قطاعي المحروقات والمناجم، كما يضمن هذا التخصص تعميق وتدعيم مختلف المعارف التي تغطي مجموع الفروع الأساسية لهاذين القطاعين.

ج- المؤهلات والقدرات المستهدفة:

يأمل مشروع تخصص ماستر فيقانون الطاقة والمناجمإلى تكوين باحثين في الجامعات أو في مراكز البحث الأخرى الوطنية أو الأجنبية، وكذلك ضمان تكوين إطارات وكفاءات مؤهلة في قطاعي المحروقات والمناجم بغية مدّ **الإدارة ووكالتي المحروقات ووكالتي المناجم، إضافة إلى مختلف فروع سوناطراك** بموارد بشرية كفيلة بتلبية الحاجات العلمية والمهنية في هذا الفرع القانوني الهام:

- الحصول على شهادة ماستر في القانون، تخصص قانون الطاقة والمناجم
- التحضير للمسابقات المتخصصة في القانون كمسابقات القضاء، التوثيق، الوكلاء القانونيين، المستشارين، الخبراء القانونيين.....

- تكوين إطار سامي متخصصلدى **وكالتي المحروقات (وكالة "ألنفط"** و "**سلطة ضبط المحروقات")** أو وكالتي المناجم **("الوكالة الوطنية للنشاطات المنجمية"** و "**وكالة المصلحة الجيولوجية للجزائر"**، أو لدى مديريات الطاقة، أو مديريات الصناعة والمناجم.....

د- القدرات الجهوية والوطنية القابلة لتشغيل حاملي الشهادات الجامعية:

- باعتبار تخصص **ماستر الطاقة والمناجمهو الأول على المستوى الوطني**، فإنه يفتح آفاقا عديدة للدراسة وبصفة معمقة مختلف **المجالات ذات الصلّة بالضبط الاداري والاقتصاديل**قطاعي الطاقة والمناجم، لا سيّما **وكالتي المحروقات، وكالتي المناجم والمتعامل الاقتصادي "سوناطراك" ومختلف فروعها**.

– إن التكوين في **قانون الطاقة والمناجم** أمر مهم واستراتيجي بقدر أهمية واستراتيجية هاذين القطاعين في الاقتصاد الوطني، تقتضيه ضرورة التحكم في المنظومة القانونية التي تحكم النشاطين المذكورين من مختلف الجوانب الموضوعية والفنية، خاصة وأنه التخصص الأول على المستوى الوطني.

– يسمح تخصص ماستر**قانون الطاقة والمناجم**بتكوين إطارات ذات كفاءة عالية، يمكنهاشغل مناصب سواء في القطاع العام أو في القطاع الخاص المتعلقين بقطاعي المحروقات والمناجم:

- الوظائف في المؤسسات والادارات العموميةك**مديريات الطاقة و مديريات المناجم والصناعة،....**
- الوظائف لدى **سلطات أو وكالات الضبط المستقلة كوكالة "ألنفط"، " سلطة ضبط المحروقات"، وكالتي المناجم،الوكالات الهيدوغرافية، الوكالة الوطنية لتسيير النفايات.....**
- التوظيف لدى المؤسسة الوطنية "**سوناطراك**" والمؤسسات التابعة لها في مختلف أنحاء الوطن..
- الوظائف في المنظمات الدولية غير الحكومية المؤطرة لقطاع الطاقة.
- مراكز البحث المتخصصة في القوانين النفطية.
- الوكلاء والمستشارين القانونيين لدى الشركات العاملة في قطاعي المحروقات والمناجم.
- التوظيف كخبراء قانونيين في مكاتب الدراسات المتعلقة بالدراسات الجيولوجية للقطاع المنجمي.

ه- الجسور نحو تخصصات أخرى:

إن التكوين في ماستر قانون الطاقة والمناجم، يتيح للطالب الاتصال بفروع وتخصصاتقانونية أخرىكالقانون الاقتصادي، قانون السوق، وقانون الأعمال....

و- مؤشرات متابعة التكوين:

إن مشروع تكوين ماسترفي قانون الطاقة والمناجم له مؤشرات عديدة تضمن نجاحه ومتابعته كأول تخصص على المستوى الوطني أهمها:

- طبيعة التخصص وأهميته باعتباره تخصص يهتم بالجانب القانوني لأهم القطاعات الاقتصادية في الجزائر، وهما قطاعي المحروقات والمناجم.
- ثراء النصوص القانونية الكفيلة بتوفير المادة العلمية اللازمة لدراسة تخصص قانون محروقات ومناجم والبحث فيه.
- وجود هياكل إدارية ومنشآت تكفل متطلبات المشروع من الناحية المهنيةكالمديريات الولائية للطاقة والمديريات الولائية للصناعة والمناجم لولاية جيجل، أو فروع المؤسسة الوطنية "سوناطراك"الولائية أو الجهوية القريبة من ولاية جيجل.
- إن مشروع تخصص ماستر **قانون الطاقة والمناجم** يعتبر سابقة على المستوى الوطني كتخصص يتلاءم مع سوق العمل في الجزائر، ويدعم الكفاءات والموارد البشرية العاملة في قطاعي الطاقة والمناجم.

ز- قدرات التأطير:

- يفتح التكوين في الماستر تخصصقانون الطاقة والمناجمفي حدود المناصب المفتوحة بقدرة استيعاب لا تتجاوز 60 طالبا.
- يمكن تخصيص مناصب للتكوين في الماستر لفائدة القطاعات الإدارية والاقتصادية ذات الصلة بقطاعي المحروقات والمناجم في حدود 15 منصبا، وبموجب اتفاقيات شراكة في هذا الإطار.

4- الإمكانيات البشرية المتوفرة:

أ- أساتذة المؤسسة المتدخلين في التخصص:

الاسم واللقب	الشهادة التدرج + التخصص	الشهادة ما بعد التدرج + التخصص	الرتبة	*طبيعة التدخل	التوقيع
عبد الحق قريمس	ليسانس حقوق	إنتاجين جامعي قانون الأعمال	محاضر أ	محاضرة	
ابتسام دلاح	ليسانس حقوق	ماجستير قانون الأسرة	مساعدة أ	محاضرة + أعمال تطبيقية	
جوهانة حسينة	ليسانس حقوق	ماجستير القانون الخاص	مساعدة أ	محاضرة + أعمال تطبيقية	
ناصر لمين	ليسانس حقوق	ماجستير قانون خاص	مساعد أ	أعمال الموجهة	
بوكرمين الكريم	ليسانس حقوق	انتاجيل الجامعي قانون الأعمال	أستاذ محاضر ب	محاضرة	
خرشي عبد الحق	ليسانس الحقوق	انتاجيل الجامعي	أستاذ محاضر أ	محاضرة	
زغدود عبد الرحيم		دكتوراه علوم			
عبد الله ليندة	ليسانس حقوق	دكتوراه علوم	أستاذ محاضر	محاضرة	
أ/ نعيمة الياس	ليسانس حقوق	ماجستير قانون خاص	إنتاجين أ	محاضرة	
أ/ الحدوز جهيدة	ليسانس حقوق	ماجستير قانون خاص	أستاذ مساعد	محاضرة	
بوجميل الراشد	ليسانس	دكتوراه	أستاذ محاضر (أ)	محاضرة	
بوبكر عبد الغني	ليسانس	ماجستير علوم	أستاذ (أ)	أعمال تطبيقية	
بوقرنة فاطمة الزهراء	ليسانس حقوق	دكتوراه قانون أعمال	محاضر ب	محاضرة + أعمال تطبيقية	
بوجريو ياسمينة	ليسانس حقوق	ماجستير قانون عام للأعمال	مساعد أ	محاضرة	
حاجيم سمية	ليسانس حقوق	دكتوراه	محاضرة ب	محاضرة	
العمري فرحات	ليسانس حقوق	دكتوراه	محاضر ب	محاضرة	

الاسم واللقب	الشهادة التدرج + التخصص	الشهادة ما بعد التدرج + التخصص	الرتبة	*طبيعة التدخل	التوقيع
بوالخضرة نورج	ليسانس حقوق	دكتوراه حقوق	محاضر "ب"	محاضرة + تأطير	
بوزيرة سهيلة	ليسانس حقوق	دكتوراه حقوق	محاضر "ب"	محاضرة + تأطير	
عزيزي جلال	ليسانس حقوق	دكتوراه حقوق	محاضر "ب"	محاضرة + تأطير	
بوشكيو نور الدين	ليسانس حقوق	دكتوراه حقوق	محاضر "ب"	محاضرة + تأطير	
رواينية نادية	ليسانس شريعة وقانون	التأهيل الجامعي قانون خاص	محاضر "أ"		
بسجرت محمد	ليسانس حقوق	دكتوراه حقوق	محاضر "ب"	محاضرة + تأطير	
			محاضر "أ"		
حمادي مختار	ليسانس حقوق	ماجستير حقوق	مساعد "أ"	محاضرة + تأطير	
خلوفي نايح	ليسانس حقوق	التأهيل الجامعي	محاضر "أ"	محاضرة + أعمال موجهة	

الاسم واللقب	الشهادة التدرج + التخصص	الشهادة ما بعد التدرج + التخصص	الرتبة	*طبيعة التدخل	التوقيع

ب- التأطير الخارجي: /

5- الإمكانيات المادية المتوفرة:

أ- المخابر البيداغوجية والتجهيزات:
قدرات الاستيعاب لكل تجهيز:

الرقم	اسم التجهيز	العدد	قدرة الإستيعاب
01	مدرج	07	1400
02	قاعات كبرى	02	500
03	قاعة تطبيق	50	1750
04	قاعة خاصة مجهزة	04	120
05	**قاعة أنترنيت**	**02**	**50**

- **مخابر البحث:**

الرقم	اسم التجهيز	العدد	الملاحظات
01	بيداغوجية	02	
02	بحث	06	

- **المكتبة:**

الرقم	اسم التجهيز	العدد	الملاحظات
01	أساسية	2500	
02	استكشافية	400	
03	منهجية	150	
04	مشتركة	280	

- **التجهيزات المعلوماتية:**

الرقم	عنوان التجهيز	العدد	الملاحظات
01	الخادم	02	
02	حاسوب شخصي	60	
03	تجهيزات شبكية	02	
04	أدوات برمجية	10	
05	مآخذ انترنيت	60	

- **تجهيزات أخرى:**

الرقم	عنوان التجهيز	العدد	طاقة الاستيعاب
01	عدة تجهيزات سمعية و بصرية (قاعة السمعي البصري)		

ب- ميادين التربص والتكوين في المؤسسات:

- كلية الحقوق والعلوم السياسية- جامعة جيجل.
- مديرية الطاقة – ولاية جيجل.
- مديرية الصناعة والمناجم- ولاية جيجل.

ج- مخابر البحث لدعم التكوين المقترح:

مخبر البحث في القانون البنكي والمالي.

رئيس المخبر: د/ قريمس عبد الحق أستاذ محاضر أ
رقم اعتماد المخبر: E0171400
التاريخ :2021/03/31
رأي رئيس المخبر : بالموافقة

مدير مخبر البحث
الدكتور/ عبد الحق قريمس

مخبر مخابر البحث في القانون البنكي والمالي <<L.D.B.F>>

مخبر حماية وترقية الأسرة وحقوق المرأة والطفل

رئيس المخبر: د/ بوشكيوة عبد الحليم أستاذ محاضر أ
رقم اعتماد المخبر: E0172700
التاريخ :2021/03/11
رأي رئيس المخبر : بالموافقة

مدير مخبر البحث
حماية وترقية الأسرة وحقوق المرأة والطفل
بوشكيوه عبد الحليم

مخبر البحث حماية وترقية الأسرة وحقوق المرأة والطفل L.P.F.D.E.E

د- مشاريع البحث الداعمة للتكوين المقترح:

عنوان مشروع البحث	رمز المشروع	تاريخ بداية المشروع	تاريخ نهاية المشروع
فرقة البحث آليات الرقابة على البنوك والمؤسسات المالية في القانون الجزائري	G01L01UN180120190003	2019	2022
فرقة البحث: التأثيرات التقنية الرقمية على القانون.	G01L01UN180120200001	2020	2023

ه- فضاءات الأعمال الشخصية و تكنولوجيات الإعلام والاتصال:

هناك العديد من المراجع في المكتبة المركزية لجامعة جيجل ومكتبة كلية الحقوق والعلوم السياسية باللغتين العربية والفرنسية وكذا اللغة الانجليزية، التي تتناول بالدراسة والبحث الجانب القانوني للقطاعات الاقتصادية عموما والاصلاحات الاقتصادية التي عرفتها الجزائر منذ أواخر ثمانينات القرن الماضي، بالإضافة إلى العديد من الدوريات المتخصصة، وكذا الرسائل والمذكرات الجامعية.

كما تتوفر الكلية على قاعة للمطالعة، وقاعة خاصة بالأعمال الفردية، وقاعة للإنترنيت مجهزة بأحدث أجهزة الإعلام الآلي كما تتوفر على قاعة كبرى للمحاضرات والمؤتمرات مجهزة بوسائل سمعية بصرية ذات جودة عالية.

II- بطاقة التنظيم السداسي للتعليم

1 - السداسي الأول:

وحدة التعليم		الحجم الساعي السداسي	الحجم الساعي الأسبوعي				المعامل	الأرصدة	نوع التقييم	
		15 أسبوع	محاضرة	أعمال موجهة	أعمال تطبيقية	أعمال أخرى			متواصل	امتحان
وحدات التعليم الأساسية		**450سا**	**9سا**	**4سا 30د**		**16سا 30د**	**9**	**18**		
الرمز: و ت أ **المعامل: 9** **الرصيد: 18**	المادة 1:**قانون الطاقة والطاقة المتجددة.**	150سا	3سا	1سا 30د		5سا 30د	3	6	X	X
	المادة 2: **قانون المناجم.**	150سا	3سا	1سا 30د		5سا 30د	3	6	X	X
	المادة 3: **قانون الأملاك الوطنية.**	150سا	3سا	1سا 30د		5سا 30د	3	6	X	X
وحدات التعليم المنهجية		**225سا**	**1سا 30د**	**3سا**		**10سا 30د**	**3**	**9**		
الرمز: وت م **المعامل: 3** **الرصيد: 9**	المادة 1: **تكنولوجيات الاعلام والاتصال.**	150سا	1سا 30د	1سا 30د		7سا	2	6	X	X
	المادة 2: **إعلام آلي.**	75سا		1سا 30د		3سا 30د	1	3	X	
وحدات التعليم الإسكتشافية		**45سا**	**3سا**				**2**	**2**		
الرمز: و ت إ **المعامل: 2** **الرصيد: 2**	المادة 1: **قانون المنافسة.**	22سا 30د	1سا 30د				1	1		X
	المادة 2: **منازعات العمل**	22سا 30د	1سا 30د				1	1		X
وحدة التعليم الأفقية		**22سا 30د**	**1سا 30د**				**1**	**1**		
الرمز: و ت أ **المعامل: 1** **الرصيد: 1**	المادة 1: **لغة أجنبية (انجليزية) 1**	22سا 30د		1سا 30د			1	1		X
مجموع السداسي 1		**742سا 30د**	**13سا 30د**	**9سا**		**27سا**	**15**	**30**		

2- السداسي الثاني:

وحدة التعليم		الحجم الساعي السداسي	الحجم الساعي الأسبوعي				المعامل	الأرصدة	نوع التقييم	
		15 أسبوع	محاضرة	أعمال موجهة	أعمال تطبيقية	أعمال أخرى			متواصل	امتحان
وحدات التعليم الأساسية		**450سا**	**9سا**	**4سا 30د**		**16سا 30د**	**9**	**18**		
الرمز: و ت أ المعامل: 9 الرصيد: 18	المادة 1: **العقود الطاقوية**	150سا	3سا	1سا 30د		5سا 30د	3	6	X	X
	المادة 2: **السندات والرخص المنجمية.**	150سا	3سا	1سا 30د		5سا 30د	3	6	X	X
	المادة 3: **مؤسسات الطاقة والمنجم.**	150سا	3سا	1سا 30د		5سا 30د	3	6	X	X
وحدات التعليم المنهجية		**225سا**	**1سا 30د**	**3سا**		**10سا 30د**	**3**	**9**		
الرمز: و ت م المعامل: 3 الرصيد: 9	المادة 1:**إبرام وتحرير عقود الطاقة**	150سا	1سا 30د	1سا 30د		7سا	2	6	X	X
	المادة 2: **تحرير الاتفاقيات المنجمية.**	75سا		1سا 30د		3سا 30د	1	3	X	
وحدات التعليم الإسكتشافية		**45سا**	**3سا**				**2**	**2**		
الرمز: و ت إ المعامل: 2 الرصيد: 2	المادة1: **منظمات الطاقة الدولية.**	22سا 30د	1سا 30د				1	1		X
	المادة 2: **قانون الاستثمار**	22سا 30د	1سا 30د				1	1		X
وحدة التعليم الأفقية		**22سا 30د**	**1سا 30د**				**1**	**1**		
الرمز: و ت أ المعامل: 1 الرصيد: 1	المادة 1: **لغة أجنبية (انجليزية)**2	22سا 30د		1سا 30د			1	1		X
مجموع السداسي 2		**742سا 30د**	**13سا 30د**	**9سا**		**27سا**	**15**	**30**		

3 – السداسي الثالث:

وحدة التعليم		الحجم الساعي السداسي	الحجم الساعي الأسبوعي			المعامل	الأرصدة	نوع التقييم	
		15 أسبوع	محاضرة	أعمال موجهة	أعمال أخرى			متواصل	امتحان
وحدات التعليم الأساسية		**450سا**	**9سا**	**4سا 30د**	**16سا 30د**	**9**	**18**		
الرمز: و ت أ **المعامل: 9** **الرصيد: 18**	المادة 1: **وكالتا الضبط في قطاع الطاقة والمناجم**	150سا	3سا	1سا 30د	5سا 30د	3	6	X	X
	المادة 2:**قانون التجارة الدولية**	150سا	3سا	1سا 30د	5سا 30د	3	6	X	X
	المادة 3:**الجباية في مجال الطاقوي والمنجمي.**	150سا	3سا	1سا 30د	5سا 30د	3	6	X	X
وحدات التعليم المنهجية		**225سا**	**1سا 30د**	**3سا**	**10سا 30د**	**3**	**9**		
الرمز: و ت م **المعامل: 3** **الرصيد: 9**	المادة 1: **منهجية إعداد مذكرة التخرج.**	150سا	1سا 30د	1سا 30د	7سا	2	6	X	X
	المادة 2:**المشروع المهني والشخصي.**	75سا		1سا 30د	3سا 30د	1	3	X	
وحدات التعليم الاستكشافية.		**45سا**	**3سا**			**2**	**2**		
الرمز: و ت إ **المعامل: 2** **الرصيد: 2**	المادة 1:**قانون حماية البيئة والأمن الصناعي.**	22سا 30د	1سا 30د			1	1		X
	المادة 2: **آليات تسوية النزاعات الطاقوية والمنجمية.**	22سا 30د	1سا 30د			1	1		X
وحدة التعليم الأفقية		**22سا 30د**	**1سا 30د**			**1**	**1**		
الرمز: و ت أ **المعامل: 1** **الرصيد: 1**	المادة 1: **لغة أجنبية (انجليزية) 3**	22سا 30د	1سا 30د			1	1		X
مجموع السداسي 3		**742سا 30د**	**13سا 30د**	**9سا**	**27سا**	**15**	**30**		

4 - السداسي الرابع:

الميدان: الحقوق والعلوم السياسية.
الفرع: الحقوق.
التخصص: قانون محروقات ومناجم.

	الحجم الساعي الأسبوعي	المعامل	الأرصدة
ملتقى	**3.30**	**1**	**2**
مذكرة نهاية الدراسة	**46.30**	**1**	**28**
مجموع السداسي 4	**750**	**2**	**30**

5 – حوصلة شاملة للتكوين: (*يرجى ذكر الحجم الساعي الإجمالي موزع بين المحاضرات والتطبيقات، للسداسيات الأربعة بالنسبة لمختلف وحدات التعليم حسب الجدول التالي*):

ح س و ت	الأساسية	المنهجية	الاستكشافية	الأفقية	ملتقى+ مذكرة	المجموع
محاضرة	405	90	135	67.30	/	697.5
أعمال موجهة	202.30	90	/	/	/	292.5
أعمال تطبيقية	/	/	/	/	/	/
عمل شخصي	742.30	472.30	/	/	750	1965
المجموع	1350	652.5	135	67.30	750	2955
الأرصدة	**54**	27	06	3	**30**	**120**
% الأرصدة لكل وحدة تعليم	**%45**	**%22.5**	**%05**	**%2.5**	**%25**	**%100**

- البرنامج المفصل لكل مادة.

عنوان الماستر: قانون الطاقة والمناجم.

السداسي: الأول.

اسم الوحدة: الوحدة التعليمية الأساسية.

اسم المادة: *قانون الطاقة والطاقة المتجددة* .

الرصيد: 6

المعامل: 3

أهداف التعليم:

تهدف دراسة مادة ***قانون الطاقة والطاقة المتجددة*** إلى التعرف على النظام القانوني المطبق على أهم الأنشطة الطاقوية في الجزائر.

المعارف المسبقة المطلوبة:

- المبادئ الأولية في القانون التجاري ، وقانون الصفقات والأنشطة المقنّنة.

محتوى المادة:

I. الفصل التمهيدي: مدخل لقانون الطاقة والطاقة المتجددة في الجزائر.
II. الفصل الأول: قانون المحروقات
III. النظام القانوني لنشاطات المنبع.
IV. النظام القانوني لنشاطات المصبّ.
V. نظام النقل بواسطة الأنابيب.
VI. الفصل الثاني : قانون الطاقة الكهربائية والغاز
VII. الفصل الثالث : قانون الطاقة المتجددة

العمل الشخصي:

- الطابع الاستراتيجي لنشاطات المحروقات في الجزائر.
- صلاحيات الوزير المكلف بالمحروقات في ضبط نشاطات المحروقات.

طريقة التقييم:

- تقييم متواصل + امتحان.

المراجع:

1- عجّة الجيلالي، الكامل في القانون الجزائري للاستثمار، دار الخلدونية، الجزائر، 2006.

2-عبد السلام أبو قحف، السياسات والأشكال الجديدة للاستثمارات الأجنبية، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية، 1998.

3- عليوش قربوع كمال، قانون الاستثمارات في الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1999.

4-عمر سعد الله، القانون الدولي للأعمال: الأسس والمداخل النظرية، صيغ عقود الأعمال المتداولة، دار هومة، الجزائر، 2010.

5-ميسون يسمينة، الضبط الاقتصادي في قطاع الطاقة الكهربائية، مذكرة لنيل شهادة ماجستير في القانون، جامعة عبد الرحمان ميرة- بجاية، 2013- 2014.

6-واتيكي شريفة، النظام القانوني للعقود الصناعية الدولية في قطاع المحروقات، مذكرة لنيل شهادة ماجستير في القانون، جامعة مولود معمري تيزي وزو، 2007.

7-بن منصورليليا ،الشراكة الاجنبية ودورها في تمويل قطاع المحروقات بالجزائر، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة باتنة، 2003- 2004.

8-بوالخضرة نورة، "الطابع التجاري لوكالتي المحروقات ووكالتي المناجم: آلية جديدة للضبط الاقتصادي؟"، المنار للدراسات والبحوث القانونية والسياسية، المجلد 1، العدد 2، 2017،

9-عجة الجيلالي، "تحرير قطاع المحروقات"، المجلة الجزائرية للعلوم القانونية الاقتصادية والسياسية، عدد 1، 2007، ص ص 67- 118.

10- Ray August, International Business Law, Text, Cases, and Readings.,th Ed., Prentice Hall, Publisher.2009.

11- Emeritus Richard Schaffer, FilibertoAgusti, Beverley Earle, International Business Law and Its Environment, th Edition, West Publishing Company, St. Paul,Minnesota.2007

عنوان الماستر: قانون الطاقة والمناجم.

السداسي: الأول.

اسم الوحدة: الوحدة التعليمية الأساسية.

اسم المادة: *قانون المناجم.*

الرصيد: 6

المعامل: 3

أهداف التعليم:

اكتساب الطالب معارف معمقة حول النظام القانوني لنشاط المنشآت الجيولوجية ونشاطات البحث واستغلال المواد المعدنية أو المتحجرة.

المعارف المسبقة المطلوبة:

المبادئ الأولية في القانون التجاري والانشطة المقنّنة.

محتوى المادة:

I. **الفصلالتمهيدي: مدخل لقانون المناجم في الجزائر.**

II. **الفصل الأول: النظام القانوني للبحث والاستغلال المنجمي.**

III. **الفصلالثاني: النظام القانوني للمنشآت الجيولوجية.**

IV. **الفصلالثالث: الرقابة الإدارية والتقنية على الأنشطة المنجمية.**

العمل الشخصي:

- الطبيعة القانونية للأنشطة المنجمية.
- الإدارة المكلفة بإدارة وتسيير النشاط المنجمي.

طريقة التقييم:

- امتحان + تقييم متواصل.

المراجع:

1-أحمد أحمد مصطفى، سطح الأرض- دراسة في جغرافية التضاريس، دار المعرفة الجامعية للطبع والنشر والتوزيع، الإسكندرية، 2003.

2-عجة الجيلالي، الكامل في قانون الاستثمار الجزائري- الأنظمة العادية وقطاع المحروقات، دار الخلدونية، الجزائر، 2006.

3- شريط الأمين، حق السيادة الدائمة على الثروات الطبيعية، د. م. ج، الجزائر، دون سنة نشر.

4-محمد بلقاسم حسن بهلول، الجزائر بين الأزمة الاقتصادية والأزمة السياسية، ط01، مطبعة دحلب، الجزائر، 1993.

5-حسين نوارة، الحماية القانونية لملكية المستثمر الأجنبي في الجزائر، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم، تخصص قانون، كلية الحقوق، جامعة مولود معمري- تيزي وزو، 2013.

6-أيت أعمر جهان، دراسة الآليات القانونية للسياسة الجزائرية الجديدة للاستثمارات المنجمية، مذكرة من أجل الحصول على شهادة الماجستير في القانون الخاص، فرع قانون الأعمال، كلية الحقوق ، جامعة الجزائر (1)، 2010- 2011.

7-رحايمية آسيا، النشاط المنجمي كنشاط اقتصادي مقنن، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، فرع قانون الأعمال، كلية الحقوق،جامعةالجزائر(1)،2010- 2011.

8- AGUILLON (Louis), législation des mines en France, Librairie polytechnique, CH. BERANGER EDITEUR, Paris, 1903.

9- ARIN (Félix), Le Régime légal des mines dans l'Afrique du Nord: Tunisie - Algérie - Maroc, Augustin Challamel éditeur, Paris, 1913.

10- ALLOUI (Farida), l'impact de l'ouverture du marché sur le droit de la concurrence, Mémoire en vue d'obtention du diplôme de Magistère en Droit, option : Droit des affaires, Faculté de droit, UMMTO, 2010-2011

عنوان الماستر: قانون محروقات ومناجم.

السداسي: الأول

اسم الوحدة: الوحدة التعليمية الأساسية

اسم المادة: ***قانون الأملاك الوطنية.***

الرصيد: 6

المعامل: 3

أهداف التعليم:

يهدف إكساب الطالب معارف حول قانون الأملاك الوطنية تمكينه من التمييز بين الدومين العام والدومين الخاص، وآليات حمايته والحفاظ عليه.

المعارف المسبقة المطلوبة:

-المبادئ الأولية في القانون الإداري.

محتوى المادة:

I. **الفصل التمهيدي: ثنائية الأملاك الوطنية في ظل القانون رقم 90- 30 المعدّل.**

II. **الفصل الثاني: النظام القانوني للموارد والثروات الطبيعية التابعة للأملاك الوطنية.**

III. **الفصل الثالث: قواعد تسيير وحماية الموارد والثروة المعدنية.**

IV. **الفصل الرابع: منازعات الموارد والثروة المعدنية التابعة للأملاك الوطنية.**

العمل الشخصي:

- الموارد والثروات الطبيعية السطحية والجوفية.- الشغل الخاص للأملاك الوطنية العمومية

طريقة التقييم:

امتحان+ تقييم متواصل.

المراجع:

1- بعلي محمد الصغير، القانون الاداري، التنظيم الاداري، دار العلوم للنشر و التوزيع، عنابة، 2002.

2-بوضياف عمار، الوجيز في القانون الاداري، ط 01، دار ريحانة للنشر، الجزائر، 1999.

3-شريط الأمين، حق السيادة الدائمة على الثروات الطبيعية، د.م.ج، الجزائر، دون سنة نشر.

4-محمد أنس قاسم جعفر، النظرية العامة لأملاك الإدارة والأشغال العمومية، ط 3،الجزائر،

5-محمد فاروق أحمد باشا، التطور المعاصر لنظرية الأموال العامة في القانون الجزائري، د. م. ج، الجزائر، 1998.

6- محمد يوسف المعداوي، مذكرات في الأموال العامة والأشغال العامة، الجزء الأول: الأموال العامة، الطبعة الثانية، معهد الحقوق والعلوم الإدارية، جامعة عنابة، د. م. ج، الجزائر، 1992.

7- حمدي القبيلات، القانون الإداري، الجزء الثاني: (القرارات الإدارية- العقود الإدارية- الأموال العامة- الوظيفة العامة)، الطبعة الأولى، دار وائل لنشر، عملن- الأردن، 2010.

8-حمود المظفر،الثروة المعدنية وحقوق الدولة والفرد فيها- دراسة فقهية مقارنة بالقوانين والتنظيمات الوضعية ط 01، منشأة المعارف، الاسكندرية، 1990.

9-ابراهيم عبد العزيز شيحا، الأموال العامة، منشأة المعارف، الإسكندرية، 2002.

10- باحماوي عبد الله بن سالم، النظام القانوني للأملاك الوطنية، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، كلية الحقوق، جامعة الجزائر، 2004- 2005.

11- دغو الأخضر، الحماية الجنائية للمال العام، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في قانون الأعمال، كلية الحقوق، قسم العلوم القانونية،جامعة الحاج لخضر، باتنة، 1999- 2000.

12- عايليرضوان، إدارةالأملاكالوطنية، مذكرةمقدمةلنيلشهادةالماجستير تخصصالإدارةوالمالية، كليةالحقوق، جامعةالجزائر، 2005- 2006.

13- 0TBURY (Aug), Traité de la Législation des Mines -des Minières, des Usines et des Carrières en Belgique et en France, tome premier, A. DURAND Libraire, Paris, 1859

14- GODFRIN (Philippe), droit administratif des biens, 5PèmeP édition, Masson, paris, 1997.

15- LAGGOUN (Walid), de l'Etat entrepreneur à l'Etat actionnaire : discours juridique et réalité d'un processus, revue Algérienne des sciences juridiques économique et politique, n° 4, année 1993, pp. 723-752.

عنوان الماستر: قانون الطاقة والمناجم.

السداسي: الأول

اسم الوحدة: الوحدة التعليمية المنهجية.

اسم المادة: ***تكنولوجيا الاعلام والاتصال.***

الرصيد: 6

المعامل:2

<u>أهداف التعليم:</u>

من خلال هذه المادة يتم عرض أهم مكونات تكنولوجيا الاعلام والاتصال السلكية واللاسلكية وأهم تطبيقاتها العملية الحديثة، لاكتساب الطالب مهارات الإلقاء وتقديم المعلومة إضافة إلى الحصول عليها.

المعارف المسبقة المطلوبة:

-مبادئ في الاعلام الالي ومعارف أولية حول تكنولوجيا الاعلام والاتصال.

محتوى المادة:

I. **الفصل التمهيدي: مفاهيم تكنولوجيا الاعلام والاتصال.**

II. **الفصل الأول: الاستخدامات المختلفة لتكنولوجيا الاعلام والاتصال.**

III. **الفصل الثاني: المبادئ التقنية لتكنولوجيا الاعلام والاتصال، ونماذج عن تطبيقاتها.**

IV. **الفصل الثالث: آثار تكنولوجيا الاعلام والاتصال ومخاطرها.**

العمل الشخصي:

- الوكالة الوطنية للذبذبات.
- السلطة الوطنية لحماية البيانات ذات الطابع الشخصي.

طريقة التقييم:

- امتحان+ تقييم متواصل.

المراجع:

1- الفار محمد جمال، معجم المصطلحات الإعلامية: أول معجم شامل في كل المصطلحات الإعلامية المتداولة في العالم وتعريفاتها، دار أسامة للنشر والتوزيع، الأردن، .2013

2 - حجاب محمد منير، الموسوعة الإعلامية، ج 1، ط1، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، 2003.

3- حجاب منير محمد، الموسوعة الإعلامية، ج 2، ط1، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، 2003.

4- أحمد محمد سمير، التسويق الإلكتروني، ط1، دار الميسرة للنشر والتوزيع، عمان، 2009.

5- الجاسم جعفر، تكنولوجيا المعلومات، دار أسامة للنشر، عمان، 2005.

6- الهادي محمد محمد، تكنولوجيا الاتصالات وشبكات المعلومات مع معجم شارح المصطلحات، المكتبة الأكاديمية، القاهرة، 2001.

7- اللبان شريف درويش، تكنولوجيا الاتصال: المخاطر والتحديات والتأثيرات الاجتماعية، ط1، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، 2005.

9-بلخيري رضوان، مدخل إلى وسائل الإعلام والاتصال: نشأتها وتطورها، ط1، جسور للنشر والتوزيع، الجزائر، 2014.
10- دليو فضيل، تكنولوجيا الإعلام والاتصال الجديدة (بعض تطبيقاتها التقنية)، دار هومة، الجزائر،2014.
11- إياد شاكر البكري: تقنيات الاتصال بين زمنين، عمان، دار الشروق للنشر، 2003.
-حسن عماد مكاوي، تكنولوجيا الاتصال الحديثة في عصر المعلومات، القاهرة، الدار المصريةاللبنانية، 1997.
12- فاروق سيد حسين، الكوابل، الأوساط التراسلية والألياف الضوئية، بيروت، دار الراتبالجامعية، 1990.
13- محمد محمد الهادي، تكنولوجيا الاتصالات وشبكات المعلومات، القاهرة، المكتبة الأكاديمية،2001.
14- هادي طوالبة وآخرون: تكنولوجيا الوسائل المرئية، الأردن، دار وائل للنشر، 2010.
15- Daly, Edward A. &Hansell, Kathleen J.: Visual Telephony, Artech House, Boston,1999.
16- Goldsmith, Andrea: Wireless Communications. Cambridge UniversityPress. 2005

عنوان الماستر: قانون الطاقة والمناجم.

السداسي: الأول.

اسم الوحدة: الوحدة التعليمية المنهجية.

اسم المادة:*إعلام آلي.*

الرصيد: 3

المعامل:1

<u>أهداف التعليم:</u>

يتمكن الطالب من خلال دراسة هذه المادة من تقنيات الإعلام الآلي، كالتحكم في المهام الأساسية للبرنامج المجدول "إكسل"، وإنشاء العروض التقديمية باستخدام برنامج "باوربوينت".

<u>المعارف المسبقة المطلوبة:</u>

-المبادئ الأولية للإعلام الآلي.

محتوى المادة:

I. **برنامج معالجة النصوص** "Word".

II. **برنامج إنشاء المصنّفات** les classeurs **وأوراق الحساب** les feuilles de calcul، **والجداول.**

III. **تصميم العروض التقديمية باستعمال برنامج "باوربوينت".**

IV. **العتاد والبرامج اللازمة لاستعمال الانترنت وتقنيات مزودي خدمة الانترنت.**

طريقة التقييم:

- تقييم متواصل + امتحان.

المراجع:

1-محمد شريف بلعيد، الكمبيوتر مما يتكون وكيف يعمل؟، الصفحات الزرقاء، الجزائر، سبتمبر 2007.

2-محمد شريف بلعيد، إعداد جداول الحساب باستعمال إكسل، الصفحات الزرقاء، الجزائر، سبتمبر 2007.

3-محمد شريف بلعيد، إنشاء عروض تقديمية بواسطة باوربوينت، الصفحات الزرقاء، الجزائر، سبتمبر 2007 .

4-خيشان شهيد، بغداد محمد، أساسيات الإعلام الآلي، المعهد الوطني لتكوين مستخدمي التربية وتحسين مستواهم، الجزائر، 2008

كتاب-أساسيات-الإعلام-الآلي https://tachri3.com/2019/06.

5-محمد الشريف، مبادئ أولية في الاعلام الآلي، الجزائر، 2009.

https://www.noor-book.com-pdf

6-Christine EBERHARDT, Travaux pratiques Word, DUNOD,2019.

7-Microsoft® Office (versions 2019 et Office 365),
Coffret de 4 livres : Word, Excel, PowerPoint et Outlookde COLLECTIF, 1re édition, 5 septembre 2019.

8- Thibaut MATHIEU, je me mets à l'informatique: Apprendre à utiliser un ordinateur,25 janvier 2019.

عنوان الماستر: قانون الطاقة والمناجم.

السداسي: الأول

اسم الوحدة: الوحدة الاستكشافية

اسم المادة: ***قانون المنافسة.***

الرصيد: 1

المعامل: 1

<u>أهداف التعليم:</u>

إكساب الطالب القدرة على التعرف على مبدأ حرية المنافسة، والتحديد الدقيق له، إضافة إلى إلمامه بالممارسات المقيدة للمنافسة ودور مجلس المنافسة في ضبط السوق.

<u>المعارف المسبقة المطلوبة:</u>

المبادئ الأولية لقانون الممارسات التجارية والقانون الاقتصادي.

<u>محتوى المادة:</u>

I. **الفصل التمهيدي: مدخل لقانون المنافسة في الجزائر.**
II. **الفصل الأول: مبادئ المنافسة ونطاق تطبيقها.**

III. **الفصل الثاني: الممارسات المقيدة للمنافسة والتجميعات الاقتصادية.**

IV. **الفصل الثالث: مجلس المنافسة.**

العمل الشخصي:

- قطاع المحروقات في الجزائر ما بين المنافسة والحماية.
- نحو خوصصة قطاع المناجم في الجزائر.

طريقة التقييم:

- امتحان+ تقييم متواصل.

المراجع:

1- تيورسي محمد، الضوابط القانونية للحرية التنافسية في الجزائر، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2013.

2- كتو محمد الشريف، قانون المنافسة والممارسات التجارية وفق الأمر 03- 03 والقانون رقم 04- 02، منشورات بغدادي، الجزائر، 2010.

3- شرواط حسين، شرح قانون المنافسة، دار الهدى، الجزائر، 2012.

4- جلال مسعد، مدى تأثر المنافسة الحرة بالممارسات التجارية، رسالة لنيل درجة دكتوراه علوم، تخصص قانون، جامعة مولود معمري- تيزي وزو، 2012.

5- كحتور دليلة، تطبيق أحكام قانون المنافسة في إطار عقود التوزيع، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في القانون، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مولود معمري- تيزي وزو، 2015.

6- بوالخضرة نورة، مبدأ حرية المنافسة في القطاع المصرفي الجزائري، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في القانون، تخصص قانون إصلاحات اقتصادية، جامعة محمد الصديق بن يحي- جيجل، 2006.

7- ناصري نبيل، المركز القانوني لمجلس المنافسة بين الأمر رقم 95- 06 والأمر رقم 03- 03، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في القانون، فرع قانون الأعمال، جامعة مولود معمري تيزي وزو، 2004.

15- ZOUAIMIA Rachid, *Le droit de la concurrence*, édition Belkeise, Alger, 2012.

16- BENNADJI Cherif, ″Le droit de la concurrence en Algérie″, Revue Algérienne des sciences juridiques économiques de politiques, Vol 43,n°03, 2000.

17- AREZKI Nabila, Contentieux de concurrence, mémoire en vue Del ‘obtention du diplôme de magistère en droit, option droit public des affaires, faculté de droit, Université Abderrahmane mira, Bejaia, 2011.2.
18- LAMNINI(A), Notion et régulation de l’abus de puissance économique, mémoire pour l’obtention du diplôme des études supérieures approfondies, Université Sidi Mohammed ben abdallâh,2008.

عنوان الماستر:قانون الطاقة والمناجم.

السداسي: الأول.

اسم الوحدة: الوحدة الاستكشافية.

اسم المادة: منازعات *العمل*.

الرصيد: 1

المعامل: 1

<u>أهداف التعليم:</u>

تهدف مادة قانون العمل إلى إطلاع الطالب على الجانب القانوني لتنظيم عالم الشغلليستفيد منها في حياته المهنية.

<u>المعارف المسبقة المطلوبة:</u>

المبادئ الأولية في القانون وتقسيماته إلى قانون خاص، قانون عام وقانون مختلط، إضافة إلى التمييز بين القواعد الآمرة والمكملة. والتعريف بقانون العمل.

<u>محتوى المادة:</u>

I. **الفصل الأول: النظام القانوني لعقد العمل.**
II. **الفصل الثاني: منازعات العمل**
III. **النقابات المهنية.**
IV. **الفصل الثالث: انتهاء علاقة العمل.**

<u>العمل الشخصي:</u>

– النظام القانوني لمستخدمي وكالتي المحروقات.

- النظام القانوني لأعضاء اللجنة المديرة لوكالتي المناجم.

طريقة التقييم:

تقييم متواصل + امتحان.

المراجع:

1-أحمية سليمان، التنظيم القانوني لعلاقات العمل في التشريع الجزائري -علاقات العملالفردية، ط 2، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،1994.

2-أحمية سليمان، آليات تسوية منازعات العمل والضمان الاجتماعي في القانون الجزائري، ط 2، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،2003.

3-حسين عبد اللطيف حمدان، أحكام الضمان الاجتماعي،الدار الجامعية، بيروت، 1992.

4-راشد راشد، شرح علاقات العمل الفردية والجماعية في ضوء التشريع الجزائري، ديوانالمطبوعات الجامعية، الجزائر، 1991.

5- صلاح محمد دياب، الوسيط في شرح أحكام قانون العمل والتأمينات الاجتماعية، دار النهضةالعربية، القاهرة، 2002.

6-بشير هدفي، الوجيز في شرح قانون العمل، ط 2، جسور للنشر والتوزيع، الجزائر، 2003.

7-محمد حسين منصور، قانون العمل في مصر ولبنان، دار النهضة العربية، بيروت، 1995.

8-جعفر المغربي، شرح أحكام قانون العمل، ط 02، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الأردن، 2018.

9- A. BENAMROUCHE, le nouveaux droit du travail en Algérie, édition hiwarcom, Alger,1994

10- A.L. Amrani, prévention des conflits collectifs de travail et exercice du droit de grève,guide pratique de législation et de réglementation de travail, livret,n° 07.

11- CHRISTOPHERADE, droit du travail, 3eme édition, éditionMontchrestien, Paris,2004.

12- JEAN PELISSIER et Alain SUPIOT: Droit du travail, édition DALLOZ. 20 emeédition. Paris, 2000.

عنوان الماستر: قانون الطاقة والمناجم.

السداسي: الأول.

اسم الوحدة: الوحدة الافقية.

اسم المادة: ***اللغة الانجليزية 1.***

الرصيد: 1

المعامل: 1

<u>أهداف التعليم:</u>

تهدف دراسة مادة اللغة الانجليزية 1إكساب الطالب القدرة على الاطلاع على المراجع الأجنبية المتعلقة بالمحروقات.

<u>المعارف المسبقة المطلوبة:</u>

المبادئ الأولية في اللغة الانجليزية وكذا في المصطلحات القانونية.

<u>محتوى المادة:</u>

Law n ° 19-13 of December 11, 2019 governing hydrocarbon activities and revises the institutional, legal and fiscal framework of the energy sector.

UNIT ONE: Reform of the hydrocarbon sector in Algeria
UNIT TWO: The new law of hydrocarbon Algeriann ° 19-13.
UNITThree: Hydrocarbon contracts.

1- **Participation contract.**
2- **Production sharing contract.**
3- **Risky service contract.**

<u>طريقة التقييم:</u>

- تقييم متواصل + امتحان.

<u>المراجع:</u>

1- القرارم إبتسام، المصطلحات القانونية في التشريع الجزائري، دون طبعة، قصر الكتاب، البليدة، 1998.

2- A. Elhadj ben Mahmoud and NeffahZakarya ben Ali, Renewable Energy as a Strategic Option for Achieving Sustainable Development"Case of Algeria, Global Journal of Economic and Business, Vol. 2, No. 1, February 2017.

3- Benouaz, T. "Revised solar maps of Algeria based on sunshine duration",Energy Conversion and Management, 2014.

4- Oil & Gas Update, "Algeria Lessons from the First Competitive Tender", The Brief, March 2009.

5- Yaiche, M. R., Bouhanik, A., Bekkouche, S. M. A., Malek, A. &Benouaz, T. Revised solar maps of Algeria based on sunshine duration. Energy Conversion and Management 82, 2014.

6- Amine BoudgheneStambouli, Promotion of renewable energies in Algeria: Strategies and perspectives, elsevier, 2010.2.AGE BAKKER, NORWAY'S SOVEREIGN WEALTH FUND, report of norges bank , 26/05/2014

7- C. Coats, 'Algeria pledges energy diversification but new law narrows focus' Forbes, 11 October 2012, available at :www.forbes.com/sites/christophercoats /2012/10/11/algeria-pledges-energy-diversification-but-new-law-narrow-focus/>

8- C. Vock, Algeria: Recent Developments Since the Adoption of the New Hydrocarbons Law in July 2005- 2006.

عنوان الماستر: قانون الطاقة والمناجم.

السداسي: الثاني.

اسم الوحدة: الوحدة التعليمية الأساسية.

اسم المادة: ***العقود الطاقوية***

الرصيد: 6

المعامل: 3

<u>أهداف التعليم:</u>

يتعرف الطالب من خلال دراسة هذه المادة على مختلف أشكال عقود المحروقات في القانون الجزائري، ومقارنتها ببعض الأنظمة المقارنة.

<u>المعارف المسبقة المطلوبة:</u>

يتعين على الطالب أن يكون على دراية مسبقة بالأحكام العامة للالتزامات، وأحكام القانون التجاري.

<u>محتوى المادة:</u>

I. **الفصل التمهيدي: مدخل للعقود الطاقة**
II. **الفصل الأول: العقود النفطية.**
III. **عقد المشاركة.**
IV. **عقد تقاسم الإنتاج.**
V. **عقد الخدمات ذات المخاطر.**
VI. **الفصل الثاني: عقود الكهرباء والغاز**
VII. **الفصل الثالث: عقود طاقوية اخرى (في مجال الطاقة المتجددة،(الطاقة الشمسية ، والطاقة المائية))**

<u>العمل الشخصي:</u>

- إبرام عقود المحروقات باسم ولحساب الدولة.
- المشاركة الوجوبية لـــــــ" سوناطراك" في عقود المحروقات.

طريقة التقييم:

- تقييم متواصل + امتحان.

المراجع:

1- إبراهيم عصام، الطبيعة القانونية لعقود البترول، دار الفكر العربي، لبنان، د. س. ن.

2- أحمد عبد الحميد العشوش، النظام القانوني لاتفاقيات البترول في البلاد العربية، دار النهضة العربية، القاهرة، 1975.

3- حداد حفيظة، العقود المبرمة بين الدولة والأشخاص الأجانب، دار المطبوعات، الاسكندرية، 2007.

4- دارا رمزي، الآثار القانونية المترتبة على عقود الاستثمار النفطي، دار الفكر الجامعي، القاهرة، د. س.ن.

5- أحمد عثمان عياد، مظاهر السلطة العامة في العقود الإدارية، دار النهضة العربية، القاهرة، 1973.

5- خالد عبد الفتاح محمد، الشامل في العقود الإدارية (في ضوء أحكام المحكمة الإدارية العليا حتى عام 2008)، الطبعة الأولى، المركز القومي للإصدارات القانونية- القاهرة، 2009.

6- عبد الباسطمحمد فؤاد، العقد الإداري (المقومات- الإجراءات- الآثار)، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، 2006.

7- عدلي محمد عبد الكريم، النظام القانوني للعقود المبرمة بين الدول والأشخاص الأجنبية، أطروحة لنيل درجة دكتوراه في القانون، جامعة أبي بكر بلقايد – تلمسان، 2010- 2011.

8- واتيكي شريفة، النظام القانوني للعقود الصناعية الدولية في قطاع المحروقات، مذكرة لنيل شهادة ماجستير في القانون، جامعة مولود معمري تيزي وزو، 2007.

9- M. Benchikh, Les Instruments juridiques de la politique algérienne des hydrocarbures, Paris, LGDJ, 1973.

10- M. Benchikh: « La nouvelle loi pétrolière algérienne : direction publique et économie de marché », L'Année du Maghreb 2005-2006, http://anneemaghreb.revues.org/103

11- LEBOULANGER Philippe, Les contrats entre Etats et entreprises étrangères, Economica,Paris, 1985

12-

عنوان الماستر: قانون الطاقة والمناجم.

السداسي: الثاني.

اسم الوحدة: الوحدة التعليمية الأساسية.

اسم المادة: ***السندات والرخص المنجمية.***

الرصيد: 6

المعامل: 3

أهداف التعليم:

تمكين الطالب من التعرف على مختلف السندات والرخص المنجمية.

المعارف المسبقة المطلوبة:

المبادئ الأولية المتعلقة بالأنشطة التجارية المقننة والضبط الإداري.

محتوى المادة:

I- **الفصل التمهيدي: الأحكام الخاصة المطبقة على المواد المعدنية أو المتحجرة الاستراتيجية.**

II- **الفصل الأول:الرخص المنجمية للاستثمار في نشاط البحث المنجمي.**

1-رخصة التنقيب المنجمي.

2-الترخيص بالاستكشاف المنجمي.

III- **الفصل الثاني:الرخص المنجمية للاستثمار في أنشطة الاستغلال المنجمي.**

1- الامتياز المنجمي في نشاط الاستغلال الصناعي.

2- سند الترخيص في نشاط الاستغلال الصغير أو المتوسط.

3- **رخصة الاستغلال المنجمي الحرفي.**

العمل الشخصي:

- خصائص الترخيص المنجمي.
- التصرفات القانونية الواردة على السندات المنجمية.

طريقة التقييم:

- تقييم متواصل + امتحان.

المراجع:

1- بعلي محمد الصغير، القانون الإداري- التنظيم الإداري، دار العلوم للنشر والتوزيع، عنابة، 2002.

2- يحياوي أعمر، الوجيز في الأموال الخاصة التابعة للدولة والجماعات المحلية، دار هومة، الجزائر، 2001.

3- عزاوي عبد الرحمان، الرخص الإدارية في التشريع الجزائري، أطروحة لنيل درجة دكتوراه في القانون،جامعة الجزائر، 2007. http://www.noorsa.net/files/file/a5c0_4.pdf

4- سردو محمود، النظام القانوني لممارسة الأنشطة المنجمية، أطروحة دكتوراه، كلية الحقوق، جامعة سيدي بلعباس، 2015- 2016.

5- محمد جمال عثمان جبريل، الترخيص الإداري- دراسة مقارنة، رسالة دكتوراه دولة، كلية الحقوق، جامعة عين شمس، 1992.

6- بوناب عبيدات الله، نظرية امتيازات السلطة العامة وتطبيقاتها في الإدارة الجزائرية، مذكرة لنيل شهادة ماجستير في القانون، جامعة الجزائر، 2009.

7- سردو محمود، التصرفات الواردة على السند المنجمي في التشريع الجزائري، مذكرة ماجستير في القانون، كلية الحقوق، جامعة البليدة، 2012.

8- شول بن شهرة، جديد حنان، "الرخص الإدارية كوسيلة لضبط قطاع المحروقات"، دفاتر السياسة والقانون، جامعة ورقلة، العدد 19،2018، ص ص 83- 92. https://dspace.univ-ouargla.dz/jspui/bitstream/123456789/18990/1/D1906.pdf

9- BENNADJI (Chérif), "la Notion d'Activité Règlementée", UIDARAU, volume 10, N° 02, année 2000.

10- MENASRIA (Nabi), "la problématique de la régulation dans le domaine économique", colloque national sur les autorités de régulation indépendantes en matière économique et financière, université

عنوان الماستر: قانون الطاقة والمناجم.

السداسي: الثاني

اسم الوحدة: الوحدة التعليمية الأساسية.

اسم المادة: مؤسسات الطاقة والمناجم

الرصيد: 6

المعامل: 3

أهداف التعليم:

يكتسب الطالب المعارف حول النظام القانوني للمؤسسة الوطنية "سوناطراك" باعتبارها المتعامل الوطني الأول في قطاع المحروقات.

المعارف المسبقة المطلوبة:

المبادئ الأولية حول المؤسسة العمومية الاقتصادية والشركات التجارية.

محتوى المادة:

I. **الفصل التمهيدي: نشأة وتطور المؤسسة الوطنية للطاقة**
II. **الفصل الأول: النظام القانوني لـــ "سوناطراك".**
III. **الفصل الثاني: النظام القانوني للسونلغاز**
IV. **الفصل الثالث: النظام القانوني للمؤسسات طاقوية اخرى (مؤسسة توليد الطاقة والطاقة الشمسية)**
V. **الفصل الرابع: الرقابة على المؤسسة الوطنية للطاقة**

العمل الشخصي:

- تجريد "سوناطراك" من صفة المتعامل الوحيد في قطاع المحروقات. وفي مجال الصفقات العمومية.
- طبيعة عمل المؤسسة الطاقوية الناشطة في مجال الطاقة المتجددة

طريقة التقييم:

إمتحان + تقييم متواصل.

المراجع المتوفرة:

1-الخولي سيد فتحي، اقتصاد النفط، الطبعة الخامسة، دار زهران للنشر والتوزيع، جدة، 1997.

2-محمد أحمد الدوري، محاضرات في الاقتصاد البترولي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1983.

3-حسين عبد الله، البترول العربي دراسة اقتصادية وسياسية، دار النهضة العربية، القاهرة، 2003.

4- رشيد واضح، المؤسسة في التشريع الجزائري بين النظرية والتطبيق، ط 01، دار هومة، الجزائر، 2003.

5-طارق عبد العال حماد، حوكمة الشركات والأزمات المالية العالمية، الدار الجامعية، مصر، 2009.

6-بن طاوس إيمان، مسؤولية العون الاقتصادي في ضوء التشريع الجزائري والفرنسي، دار هومة، الجزائر، 2014.

7-أمينة مخلفي، أثر تطور أنظمة استغلال النفط على الصادرات – دراسة حالة الجزائر بالرجوع إلى بعض التجارب العالمية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح- ورقلة، 2011- 2012.

8- بلقاسم سرايري، دور ومكانة قطاع المحروقات الجزائري في ضوء الواقع الاقتصادي الدولي الجديد وفي أفق الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، مذكرة ماجستير، جامعة باتنة، 2008.

9- عيسى مقيلد، قطاع المحروقات الجزائرية في ظل التحولات الاقتصادية، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة باتنة، الجزائر، 2008.

10- بن خريف كمال، تجربة سوناطراك في مجال قانون الصفقات العمومية، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في القانون، كلية الحقوق والعلوم الإدارية، جامعة الجزائر، بن عكنون، 2000.

11- النوي عبد النور، النظام القانوني لشركة "سوناطراك"، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في القانون، فرع قانون الأعمال، كلية الحقوق، جامعة الجزائر، بن عكنون، 2002.

12- ساحلي مبروك، " انهيار أسعار النفط: الأسباب والتداعيات"، مركز البيان للدراسات والتخطيط، 18 أفريل 2020، منشور على العنوان الالكتروني التالي:

https://www.bayancenter.org/2020/04/5847/

13-BOUSSOUMAH Mohamed, L'établissement public, office des publications universitaires, ALGERIE, 2012.

14- Ministère de l'Energie et des Mine,Evolution du Secteur de l'Energie et des Mines:Réalisations 1962-2007, Édition sarl BAOSEM, 2008.

15- Jean MarieChevalieret autres,Rapportsurlavolatilité desprixdupétrole,université de paris dauphine, 2010.

16- Mebtoul A, Oubouzar M, Rouag D, et Mekkideche M, le projet préliminaire sur les hydrocarbures: entre les impératifs du Développement et les défis de la globalisation, 2003.

17- A. Mebtoul, Polémique entre le ministère de l'énergie et le PDG de Sonatrach , MatinDZ, 28 Décembre 2012 , sur le site web www.lematindz.net/news/10657-polemique-entre-le-ministre-de-lenergie-et-le-pdg-de-sonatrach.html.

18- الموقع الالكتروني لمؤسسة سوناطراك:

www.sonatrach.dz

عنوان الماستر: قانون الطاقة والمناجم.

السداسي: الثاني.

اسم الوحدة: الوحدة التعليمية المنهجية.

اسم المادة: ***إبرام وتحرير عقود الطاقة***

الرصيد: 6

المعامل: 2

أهداف التعليم:

يتعلم الطالب من خلال دراسة هذه المادة كيفيات وآليات إبرامعقود المحروقات وتحريرها، باعتبارها الجانب العملي لما درسه الطالب في مادة عقود المحروقات.

المعارف المسبقة المطلوبة:

يتعين على الطالب أن يكون على دراية مسبقة بالمبادئ العامة المتعلقة بالعقود المسماة وغير المسماة، من حيث شروط إبرامها، سواء الموضوعية أو الشكلية، إضافة إلى العقود التجارية.

محتوى المادة:

I. **الفصل التمهيدي: مدخل عام حول إبرام عقود الطاقة .**

II. **الفصل الأول: منح قرارات الإسنادفي مجال الصناعات النفطية .**

1-الرقعة محل عقد المحروقات والأطراف المتعاقدة.

2- شروط وكيفيات الرد الكلي وإعادة الأسطح.

3- تعيين وتغيير متعامل المنبع.

III. **الفصل الثاني: إعلان المنافسة لإبرام عقود المحروقات. وعقود الطاقة**

1- شهادة الانتقاء الأولي.

2-شكل التعاقد وأحكام نموذج العقد.

3- معايير اختيار الطرف المتعاقد.

IV. **الفصل الثالث: إبرام العقد الطاقوية عن طريق التفاوض المباشر.**

- **إبرام المؤسسة الطاقوية للعقود بالتراضي.**

طريقة التقييم:

- تقييم متواصل + امتحان.

المراجع:

1- حجري فؤاد، قانون الصفقات العمومية القوانين الخاصة بالاقتصاد، دون طبعة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2006.

2- أحمد عبد الريم سلامة، قانون العقد الدولي، دار النهضة العربية، القاهرة، 2001.

3- صالح بن عبد الله بن عطاف العوفي، المبادئ القانونية في صياغة عقود التجارة الدولية، معهد الإدارة العامة، السعودية، 1998.

4- عطية نعيم، الموسوعة القانونية للاستثمارات والعقود الدولية (وثائق وبحوث)، التعاقد الدولي وتجهيز مشروعات التنمية "اختيار المتعاقد"، الجزء الثالث، دار النهضة العربية، القاهرة، دون سنة نشر.

5- العقود النفطية- التطورات والآفاق- سوناطراك 2019.

https://fr.calameo.com/read/000781596b34b0fd74102

6- بوجمعة سعدي نصيرة، عقود نقل التكنولوجيا في مجال التبادل الدولي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1989.

7- Patrick DAVID, LA NÉGOCIATION COMMERCIALE EN PRATIQUE, éditiond'organisation, 2006

8- FONTAINE Marcel & DELY Filip, Droit des contrats internationaux, analyse etrédaction de clauses,2eme éd, FEDUCI, Bruylant, Bruxelles, 2003

عنوان الماستر: قانون الطاقة والمناجم.

السداسي:الثاني.

اسم الوحدة: الوحدة التعليمية المنهجية.

اسم المادة: ***تحرير الاتفاقيات المنجمية.***

الرصيد: 3

المعامل: 1

أهداف التعليم:

تمكن الطالب من تقنية وآلية تحرير الاتفاقيات المنجمية.

المعارف المسبقة المطلوبة:

المبادئ الأولية حول العقود الادارية.

محتوى المادة:

I. **الفصل التمهيدي: موضوع الاتفاقية المنجمية.**
II. **الفصل الأول: ملف طلب الامتياز المنجمي.**
III. **الفصل الثاني: مساحة الامتياز المنجمي وموقع المكمن أو المكامن.**
IV. **الفصل الثالث: الطبيعة القانونية لأطراف الاتفاقية المنجمية.**
V. **الفصل الرابع: مضمون وبنود الاتفاقية المنجمية.**

العمل الشخصي:

- دراسة وإعداد نماذج عن الاتفاقيات المنجمية.

طريقة التقييم:

تقييم متواصل + امتحان.

المراجع:

1- فيلالي علي، الالتزامات- النظرية العامة للعقد، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، الجزائر، 2001.

2-محمدود المظفر، الثروة المعدنية وحقوق الدولة والفرد فيها- دراسة فقهية مقارنة بالقوانين والتنظيمات الوضعية، ط 01، منشأة المعارف، الاسكندرية، 1990.

3-عبد السلام ابو قحف، السياسات والأشكال الجديدة للاستثمارات الأجنبية، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية، 1998.

4- عليوش قربوع كمال، قانون الاستثمارات في الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1999.

5-حبار محمد، قانون العقد والمسؤولية العقدية في القانون الجزائري والمقارن، رسالة دكتوراه دولة في القانون الخاص، جامعة الجزائر، 1987.

6- نعيمي فوزي، دراسة بعض الجوانب الاقتصادية والقانونية للاستثمارات الأجنبية المباشرة في الدول النامية على ضوء التحولات العالمية الجديدة مع إشارة خاصة لحالة دول المغرب

العربي، رسالة دكتوراه تخصص قانون الأعمال الدولي، كلية الحقوق، جامعة الجيلالي اليابس– سيدي بلعباس، 2000– 2001.

7–أيت أعمر جيهان، دراسة الآليات القانونية للسياسة الجزائرية الجديدة للاستثمارات المنجمية، مذكرة من أجل الحصول على شهادة الماجستير في القانون الخاص، فرع قانون الأعمال، كلية الحقوق، جامعة الجزائر 1، 2010– 2011.

8- RabahBETTAHAR : Le partenariat et la relance des investissements, édition BETTAHAR,Alger,1992

9- DominiqueCARREAU : Investissement, Répertoire de droit international, tome 2,encyclopédie juridique DALLOZ,publication 1999.

10- L.ABOULA :Algérie en route vers la privatisation, revue SALAMA n°20/Janvier, Février 2001, pp 30-31.

11- MARIE MAZALTO, La réforme du secteur minier en République démocratique du Congo : enjeux de gouvernance et perspectives de reconstruction, DansAfrique contemporaine**2008/3 (n° 227)**,https://www.cairn.info/journal-afrique-contemporaine-2008-3-page-53.ht

عنوان الماستر: قانون الطاقة والمناجم.

السداسي: الثاني

اسم الوحدة: الوحدة التعليمية الاستكشافية

اسم المادة: ***منظمات الطاقة الدولية.***

الرصيد: 1

المعامل: 1

أهداف التعليم:

يكتسب الطالب من خلال مادة "منظمات الطاقة الدولية" كل المعارف المتعلقة بالوزن العالمي للنفط في العلاقات الدولية، ومركز الجزائر في مختلف هذه المنظمات باعتبارها من أهم الدول المنتجة للنفط.

المعارف المسبقة المطلوبة:

المبادئ العامة في القانون الدولي، المجتمع الدولي والمنظمات الدولية.

محتوى المادة:

I. **الفصل التمهيدي: النفط في العلاقات الدولية.**

II. **الفصل الأول: المنظمات ذات الطابع الدولي.**

1-منظمة الطاقة الدولية.

2- منظمو الدول المنتجة للنفط (الأوبك).

3- مجلس البترول العالمي.

III. **الفصل الثاني: المنظمات ذات الطابع الإقليمي.**

1-منظمة الدول العربية المنتجة للنفط.

2-مجلس التعاون الخليجي.

العمل الشخصي:

- دور منظمة "الأوبك" في تجنب تداعيات جائحة كورونا على البلدان المنتجة للنفط (الجزائر أنموذجا).
- مقارنة بين "الأوبك بلاس" و "الأوبك".

طريقة التقييم:

- تقييم متواصل + امتحان.

المراجع:

1-علي خليل اسماعيل الحديثي، القانون الدولي العام، الجزء الأول- المبادئ والأصول، دار النهضة العربية، القاهرة، 2010.

2-عجة الجيلالي، الكامل في قانون الاستثمار الجزائري- الأنظمة العادية وقطاع المحروقات، دار الخلدونية، الجزائر، 2006.

3-علي مرزا، "آثار انخفاض أسعار النفط على الدول المستهلكة والمنتجة"، ورقة مقدمة في ندوة تداعيات هبوط أسعار النفط على البلدان المصدرة، الدوحة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2015.

4- Abdelkader Sid Ahmed, l'OPEP présent et perspective, OPU, 1980.

5- AmorKhelif, Dynamique des marchés valorisation deshydrocarbures, SARP,Alger,octobre 2005,
6- A.Said Ahmed, développement sans croissance (l'expérience des économes pétroliers du tiers monde), OPU, Algérie, 1983.
7- FadhilChalabi, Oil Policies, Oil myths: Analysis and Memoirs of an OPEC Insider (London: I.B. TAURIS, 2010).
8- International Energy Agency, World Energy Outlook 2016, November 2016.
9- McNally, R. Crude Volatility: The History and the Future of Boom-Bust Oil Prices, New York: Columbia University Press, 2017.
10- British Petroleum. BP Energy Outlook 2017, at: http://on.bp.com/2ktaYw
11- Yergin, D. The Prize, The Epic Quest for Oil, Money & Power, New York: Free Press, 2009.

عنوان الماستر: قانون الطاقة والمناجم.

السداسي: الثاني

اسم الوحدة: الوحدة التعليمية الاستكشافية

اسم المادة: ***قانون الاستثمار***

الرصيد: 1

المعامل: 1

<u>أهداف التعليم:</u>

تعميق مكاسب الطالب ومؤهلاته بخصوص النظام المطبق على الاستثمارات الوطنية والأجنبية المنجزة في النشاطات الاقتصادية لإنتاج السلع والخدمات، والتجارة الدولية.

<u>المعارف المسبقة المطلوبة:</u>

امتلاك الطالب للأسس العامة المتعلقة بآليات ممارسة العمل التجاري، أنواع الأعمال التجارية والشركات التجارية.

<u>محتوى المادة:</u>

الفصل التمهيدي: تطور حرية الاستثمار

الفصل الأول: المزايا والضمانات الممنوحة للاستثمارات الوطنية والأجنبية.

الفصل الثاني: الإطار المؤسساتي لترقية وتحفيز الاستثمار في الجزائر.

الفصل الثالث الاستثمار في مجالات الطاقة المتجددة في الجزائر

طريقة التقييم:

- تقييم متواصل + امتحان.

العمل الشخصي:

- التكييف بين نظام الحوافز والسياسة الاقتصادية للدولة وفق قانون رقم 16- 09 المعدّل.
- الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار والوكالة الوطنية

المراجع:

1- عليوش قربوع كمال، قانون الاستثمارات في الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،1999.

2- قادري عبد العزيز، الاستثمارات الدولية ، دار هومة، الجزائر، 2006.

3- سليمان المنذري، السوق العربية المشتركة في عصر العولمة، مكتبة مدبولي، القاهرة، 1999.

4- بودهان م، الأسس والأطر الجديدة للاستثمار في الجزائر، دار الملكية للطباعة والاعلام والنشر والتوزيع، الجزائر، 2000.

5- دياب حسن عز الدين، القانون الجزائي للاستثمار، مجمع الأطرش للكتاب المختص، تونس، 2011.

6- علي جمال الدين عوض، الاعتماد المستندي دراسة للقضاء والفقه المقارن، قواعد سنة 1983الدولية دار النهضة العربية القاهرة، 1989.

13- Berthard pierre, introduction à l'économie international, le commerce et l'investissement , Bruxelles, delock, 2012.

14 - Béguin Jacques, Menjuco Michel, droit du commerce international, Paris, lexisnexis, 2006 .

15- Leben Charles, le droit international des affaires, paris, P.U.F, 2003.

16- Charari Habib, droit international économique, France, la documentation françaises, 2013.

17- Gilles âne, la définition de l'investissement international, Bruxelles, lecier, 2012.

18- M BOUDEHAN: Les Nouveaux fondements et cadres de l'investissement en Algérie, Édition Dar Elmalakia, Alger- Algérie 2000
19-R abah BETTAHAR : Le partenariat et la relance des investissements, édition BETTAHAR,Alger,1992.
19- FONTAINE Marcel & DELY Filip, Droit des contrats internationaux, analyse etrédaction de clauses,2eme éd, FEDUCI, Bruylant, Bruxelles, 2003

عنوان الماستر: قانون الطاقة والمناجم.

السداسي: الثاني.

اسم الوحدة: الوحدة التعليمية الأفقية

اسم المادة: *لغة أجنبية (انجليزية) 2*

الرصيد: 1

المعامل: 1

<u>أهداف التعليم:</u>

تهدف دراسة مادة اللغة الانجليزية 2 إلى تعميقوإتقان المصطلحات القانونية المتعلقة بقطاع المناجم.

<u>المعارف المسبقة المطلوبة:</u>

المكتسبات الاولية في اللغة الانجليزية، وكذا أساسيات الترجمة من وإلى اللغة الانجليزية.

<u>محتوى المادة:</u>

UNIT ONE:**INTRODUCTION TO THE SECTOR AND MINING LAW**

UNIT TWO:**INTRODUCTION TO MINING CONVENTIONS**

UNIT Three:**Typology of contracts, licenses and permits**

طريقة التقييم:

امتحان+ تقييم متواصل.

المراجع:

1-زيد محمود العقايلة، المصطلحات القانونية باللغة الانجليزية مع ترجمة كاملة للغة الانجليزية، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الأردن، 2011.

2-أحمد أبو الوفا، المصطلحات باللغة الانجليزية، دار النهضة العربية، القاهرة، 1998.

3-محمد علي الخولي، الترجمة القانونية من اللغة الانجليزية للغة العربية، دار الفلاح للنشر والتوزيع، 2001.

4- Légaledictionnery in english.

5- Slomanson William, Fundamental perspectives on international law, Boston, U.S.A, Wadsworth.

6- Merriam Webester, Dictionnaire law.

عنوان الماستر: قانون الطاقة والمناجم.

السداسي: الثالث

اسم الوحدة: الوحدة التعليمية الأساسية

اسم المادة: *وكالتي الضبط في قطاع الطاقة و المناجم.*

الرصيد: 6

المعامل: 3

أهداف التعليم:

يكتسب الطالب المعارف حول وكالتي الضبط في قطاع الطاقة والمناجم (الوكالة الوطنية ، والصلاحيات المخولة لهما.مثلا

المعارف المسبقة المطلوبة:

يتعين على الطالب أن يكون على دراية بالقواعد العامة في القانون الإداري والسلطات الإدارية المستقلة.

محتوى المادة:

I. **الفصل التمهيدي: مدخل لسلطات الضبط الاقتصادي.**
II. **الفصل الأول: الأحكام المشتركة لوكالتي المحروقات.**
III. **الفصل الثاني:الوكالة الوطنية لتثمين موارد المحروقات "ألنفط".**
IV. **الفصل الثالث: الوكالة الوطنية لضبط نشاطات المحروقات**
V. **الفصل الرابع تطور الطبيعة القانونية لوكالتي المناجم.**
VI. **الفصل الخامس : الأحكام المشتركة لوكالتي المناجم.**
VII. **الفصل السادس: وكالة المصلحة الجيولوجية للجزائر.**
VIII. **الفصل السابع: الوكالة الوطنية للنشاطات المنجمية.**

طريقة التقييم:

تقييم متواصل + امتحان.

المراجع:

1- -صوالحية عماد، السلطات الإدارية المستقلة في الأنظمة العربية، الطبعة الأولى، دار أي- كتب، لندن، 2020.

2-بوجملين وليد، سلطات الضبط الاقتصادي في القانون الجزائري، دار بلقيس للنشر، الجزائر، 2001.

3- حنفي عبد الله، السلطات الإدارية المستقلة، دراسة مقارنة، دار النهضة العربية، القاهرة، 2000.

4-خرشي إلهام، السلطات الإدارية المستقلة في ظل الدولة الضابطة، أطروحة لنيل درجة دكتوراه في القانون، جامعة سطيف 2، 2015.

5-دحموش فايزة، امتيازات السلطة العامة والهيئات غير العمومية، أطروحة مقدمة لنيل درجة دكتوراه في القانون، جامعة الجزائر 1 يوسف بن خدة، 2015- 2016.

6-تالي أحمد، النظام القانوني للأنشطة المنجمية في الجزائر، مذكرة ماجستير، جامعة مولود معمري- تيزي وزو، 2014.

7-شمون علجية، مركز سلطات الضبط المستقلة بين أشخاص القانون العام في القانون الجزائري، أطروحة لنيل درجة دكتوراه في القانون، جامعة أمحمد بوقرة بومرداس، 2018.

8-بوضياف عمار، الوجيز في القانون الإداري، الطبعة الثانية، جسور للنشر والتوزيع، الجزائر، 2007.

9-عوابدي عمار، القانون الإداري- النظام الإداري- الجزء الأول، الطبعة الرابعة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2007.

10- فرحة زراوي صالح، الكامل في القانون التجاري الجزائري- الأعمال التجارية، التاجر، الحرفي، الأنشطة التجارية المنظمة، السجل التجاري، الطبعة الثانية، نشر وتوزيع إبن خلدون، 2003.

11- جلال مسعد زوجة محتوت، مدى تأثر المنافسة الحرة بالممارسات التجارية، رسالة دكتوراه، جامعة مولود معمري- تيزي وزو، 2012.

1- ZOUAIMIA Rachid, *Les instruments juridiques de la régulation économique en Algérie*, Editions Belkeise, Alger, 2012.

2- ZOUAIMIA Rachid,*Les autorités de régulation financière en Algéri*e, Editions Belkeise, Alger , 2013

10- ZOUAIMIA Rachid*Les autorités de régulation indépendantes face aux exigences de la gouvernance*, Editions Belkeise, Alger, 2013

11-ZOUAIMIA Rachid, Les agences de régulation dans le secteur des hydrocarbures ou les mutations institutionnelles en matière de régulation économique », Revue Idara, n° 39, 2010, pp 71-99.

12- ZOUAIMIA Rachid« réflexions sur le pouvoir réglementaire des 12-FABRE-GUILLEMANT Raphaële, *Les réformes administratives en France et en Grande-Bretagne : Centres de responsabilité et Agences d'exécution*, Editions l'Harmattan, Paris, 1998.

13-FOISSIER Philippe, *les autorités administratives indépendantes et transformation de l'Etat : l'exemple de la Commission nationale de l'informatique et des libertés*, département universitaire, Paris, 2000-2001.

14-GENTOT Michel, *Les autorités administratives indépendantes*, PUF, les voies de droit, 1988.

15-GUEDON Marie- José,*Les autorités administratives indépendantes*, LGDJ, Paris 1991

16-BENAMOUZIG Daniel etBESANCON Julien«Les agences, alternatives administratives ou nouvelles bureaucraties techniques ? Le cas des agences sanitaires », **Horizons stratégiques** 2007/1, n° 3, p p10 - 11.https://danielbenamouzig.files.wordpress.com/2015/05/horizon-2007.pdf

17-BENAMOUZIG Daniel etBESANCON Julien**«** Les agences de nouvelles administrations publiques ? **»,** Dans Politiques publiques 1, **2008**, pp 283 - 307..https://www.cairn.info/politiques-publiques-1--9782724610598-page-283.htm

18-BENAMOUZIG Daniel etBESANCON Julien**«**Administrer un monde incertain : les nouvelles bureaucraties techniques. Le cas des agences sanitaires en France**»,** https://journals.openedition.org/sdt/26600

عنوان الماستر: قانون الطاقة والمناجم.

السداسي: الثالث

اسم الوحدة: الوحدة التعليمية الأساسية

اسم المادة:قانون *التجارة الدولية*

الرصيد: 6

المعامل: 3

أهداف التعليم:

يكتسب الطالب المعارف حول وكالتي الضبط في قطاع الطاقة والمناجم (الوكالة الوطنية ، والصلاحيات المخولة لهما.مثلا

المعارف المسبقة المطلوبة:

يتعين على الطالب أن يكون على دراية بالقواعد العامة في القانون الإداري والسلطات الإدارية المستقلة.

محتوى المادة:

الفصل التمهيدي: مدخل لقانون التجارة الدولية

الفصل الاول : أشخاص قانون التجارة الدولية.

الفصل الثاني : عقود التجارة الدولية.

الفصل الثالث : تسوية النزاعات عقود التجارة الدولية

العمل الشخصي:

- المنظمة العالمية للتجارة

طريقة التقييم:

- تقييم متواصل + امتحان.

المراجع

1-مصطفى سلامة، قواعد الجات: الاتفاق العام للتعريفات الجمركية والتجارية، الطبعة الأولى، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، 1998.

2- الحماية الدولية للمال الأجنبي، الدار الجامعية لطباعة والنشر، بيروت، د. س. ن.

3-عكاشة محمد عبد العال، قانون العمليات المصرفية الدولية، ديوان المطبوعات الجامعية، الاسكندرية، 1994.

4-سمير محمد عبد العزيز، التجارة العالمية وجات 94، الطبعة الثانية، مكتبة الإشعاع للطباعة والنشر والتوزيع، الاسكندرية، 1997.

5-أحمد عبد الكريم سلامة، قانون العقد الدولي، دار النهضة العربية، القاهرة، 2001.

6-شريف علي الصوص، التجارة الدولية الأسس و التطبيقات، دار أسامة للنشر والتوزيعالأردن، عمان، 2012.

7-سعد الله عمر، قانون التجارة الدولية، النظرية المعاصرة، دار هومة، الجزائر، 2007.

-8

21- ELEBECQUE Philippe &JACQUET Jean-Michel, Droit du commerce international,Dalloz, paris, 2007

22- HUGUES Kenfack, Droit du commerce international, Dalloz, paris, 2009.

23- LE TOURNEAU Philippe, Contrats informatiques et électronique, 7eme édition, Dalloz,Paris, 2012.

السداسي: الثالث

اسم الوحدة: الوحدة التعليمية الأساسية

اسم المادة: *الجباية في المجال الطاقوي والمنجمي*

الرصيد: 6

المعامل: 3

أهداف التعليم:

يكتسب الطالب معارف نظرية وعملية عن الجباية البترولية وكيفيات تحصيلها مقارنة بالجباية العادية.

المعارف المسبقة المطلوبة:

يستوجب على الطالب الدارس لهذه المادة أن يكون قد اكتسب معارف مسبقة ذات الصلة منها بقانون المالية والضرائب والرسوم.

محتوى المادة:

I. الفصل التمهيدي: التمييز بين الجباية البترولية، الجباية المنجمية والجباية العادية.

II. الفصل الأول: الإطار القانوني والمحاسبي للجباية البترولية.والجابية الطاقوية

III. الفصل الثاني: الإطار القانوني والمحاسبي للجباية المنجمية.

IV. الفصل الثالث: آثار عدم استقرار الجباية البترولية والمنجمية على التنمية الإقتصادية.

العمل الشخصي:

- دور الجباية البترولية في تحقيق النمو الاقتصادي في الجزائر.
- الهيئات المتدخلة في تحصيل الجباية البترولية. والطاقوية

طريقة التقييم:

- تقييم متواصل + امتحان.

المراجع:

1-بشير مصيطفى، الاصلاحات التي نريد- مقالات في الاقتصاد الجزائري، جسور للنشر والتوزيع، الجزائر، 2012.

2-مراد ناصر، التهرب والغش الضريبي في الجائر، دار قرطبة، الجزائر، 2004.

3- عبد المنعم فوزي، النظم الضريبية، دار النهضة العربية، بيروت، 1973.

4-مصطفى الكثيري، النظام الجبائي والتنمية الاقتصادية في المغرب، منشورات المنظمة العربية للعلوم الإدارية، عمان، 1985.

5- منصور ميلاد يونس، مبادئ المالية العامة، الجامعة المفتوحة، طرابلس، 1994.

6-نبيل جعفر عبد الرضا، اقتصاد النفط، دار إحياء التراث العربي، بيروت، 2011.

7-يسرى محمد أبو العلا، نظرية البترول- بين التشريع والتطبيق في ضوء الواقع والمستقبل المأمول، دار الفكر الجامعي، مصر، 2008.

8-صندوق النقد الدولي، دراسات استقصائية للأوضاع الاقتصادية والمالية العالمية، أفريل، 2011.

9- قنادزة جميلة، الجباية البترولية في الجزائر، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص تسيير المالية العامة، جامعة تلمسان، 2011.

10- Hocine Benissad, L'ajustement Structurel "L'expérience du Magreb", OPU, Algérie, 1999, p 71

11- BANQUE D'ALGERIE,«Bulletins Statistiques Trimestriels 2007-2015» Alger 2008-2015.

12- OPEC: «Annual Statistcal Bulletin 2014», Vienna 2015.

عنوان الماستر: قانون الطاقة والمناجم.

السداسي: الثالث

اسم الوحدة: الوحدة التعليمية المنهجية

اسم المادة: *منهجية إعداد مذكرة التخرج.*

الرصيد: 3

المعامل: 1

<u>أهداف التعليم:</u>

- تزويد الطلبة بالمعرفة الأساسية والمتقدمة للبحث العلمي، مبادئه، مفاهيمه ومصادره المختلفة.
- تمكين الطلبة من تطوير مهاراتهم الذهنية والتطبيقية وتأهيلهم لإعداد مذكرة التخرج وفقا لقواعد منهجية سليمة.

المعارف المسبقة المطلوبة:

المبادئ الأساسية لمنهجية البحث في العلوم القانونية.

محتوى المادة:

I. **الفصل التمهيدي: مفهوم البحث العلمي وأنواعه.**

II. **الفصل الأول: مراحل إعداد بحث علمي.**

1-مرحلة اختيار الموضوع.

2-مرحلة جمع المصادر والمراجع.

3-مرحلة إعداد خطة البحث.

4-مرحلة جمع البيانات والمعلومات.

5-مرحلة الكتابة والتحرير.

III. **الفصل الثاني: أساليب توثيق المعلومات.**

1-الموضوعية العلمية في التوثيق.

2-الاقتباس وأنواعه.

3-طرق توثيق المراجع وترتيبها.

طريقة التقييم:

إمتحان + تقييم متواصل.

المراجع:

1-عوابدي عمار، مناهج البحث العلمي وتطبيقاته في ميدان العلوم القانونية والإدارية، الطبعة الثالثة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1999.

2-فاضلي إدريس، مدخل إلى المنهجية وفلسفة القانون، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005.

3-بوحوش عمار، دليل الباحث في المنهجية وكتابة الرسائل الجامعية، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1985.

4-حسن أحمد رشوان، العلم والبحث العلمي، المكتب الجامعي الحديث، الاسكندرية، 1982.
5-أحمد جمال طاهر، البحث العلمي الحديث، دار الفكر للنشر والتوزيع، عمان، 1984.
6- حمد ابراهيم عبد التواب، أصول البحث العلمي في علم القانون، مناهجه ومفترضاته ومصادره، دار الجامعة الجديدة، الاسكندرية، 2009.
7- حلمي محمد الحجار، راني حلمي الحجار، المنهجية في حل النزاعات ووضعالدراساتالقانونية، منشورات الحلبي الحقوقية، 2010.
8- سليمان شريفي، المنهجية في العلوم القانونية،مطبعة JurisCom، الجزائر، 2008.
9- عبد القادر الشيخلي، قواعد البحث القانوني، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن،2010.
10- عكاشة محمد عبد العال، سامي بديع منصور، المنهجية القانونية، منشورات الحلبي الحقوقية،2008.
11- عمار بوحوش، محمد محمود الذنيبات، مناهج البحث العلمي وطرق إعداد البحوث، ديوانالمطبوعات الجامعية، 2007.
12- فرحات حرشاوي وآخرون، منهجية اعداد الامتحانات والمناظرات في القانون العام، مخبرقانون العلاقات الدولية والأسواق والمفاوضات، كلية الحقوق والعلوم السياسية بتونس، مركزالنشر الجامعي، 2008.
13- مسعد عبد الرحمان زيدان، مناهج البحث العلمي في العلوم القانونية، دار الكتاب القانوني،2009.
14- موريس أنجرس، منهجية البحث القانوني في العلوم الانسانية، تدريبات عملية، ترجمة بوزيدصحراوي، كمال بوشرف، سعيد سبعون، دار القصبة للنشر،2006
15- Axel De Theux et (al), Précis de méthodologie juridique, les sourcesdocumentaire du droit, publication des facultés universitaires saint- Louis,2000.
16- DelnoyPaul, élément de méthodologie juridique,2008.
17- Eric Geerkens, Paul Delnoy et (al), Méthodologie juridique, éthodologiede la recherché documentaire juridique, édition Larcier,2011.
18- Michel Beaud, L'art de la thèse, édition la découverte, 2006.
19- PatrictJanin , Méthodologie du droit administratif, Ellipses, 2007.
20- Sophie Boutillier, Méthodologie de la thèse et du mémoire, Studyrama,3eme éd, Paris, 2007

عنوان الماستر: قانون الطاقة والمناجم.

السداسي: الثالث

اسم الوحدة: الوحدة التعليمية المنهجية.

اسم المادة: ***المشروع المهني والشخصي.***

الرصيد:6

المعامل: 2

أهداف التعليم:

إعطاء الطالب مؤشرات إيجابيةعن الآفاق المهنية التي يفتحها التخصص المدروس، وتدريب الطالب على تقديم مشروعه الشخصي والمهني لأجل ربطه بالمحيط الاجتماعي والاقتصادي بشكل فعال، من خلال تعرفه على الوظائف والمهن التي يستطيع ممارستها بعد التخرج.

المعارف المسبقة المطلوبة:

الإحاطة بكل المعارف السابقة والمحصل عليها في جميع السداسيات.

محتوى المادة:

I. **الفصل الأول: مفهوم المشروع الشخصي والمهني، وبيان أهميته.**
II. **الفصل الثاني: ضوابط المشروع الشخصي والمهني وآليات تحقيقه.**
III. **الفصل الثالث: الصعوبات التي تواجه المشروع الشخصي والمهني.**
IV. **الفصل الرابع: الدور المهني للجامعات، وتقديم نماذج.**

العمل الشخصي:

- خرجات ميدانية وتربصات.
- بطاقات تقنية عن بعض المهن والوظائف.

طريقة التقييم:

- تقييم متواصل + امتحان

المراجع:

1-بن أحميدة سهام، علاقة الاختيارات المدرسية والمهنية بمشروع الحياة، دراسة ميدانية على طلاب الجامعة وطلاب التكوين المهني، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر، 2003- 2004.

2-أعمال الملتقى الوطني الموسوم بـــــــــ آفاق الدراسات العليا والبحث العلمي في الجامعة الجزائرية، من 23 إلى 26 أفريل 2012، جامعة الجزائر 01.

عنوان الماستر: قانون الطاقة والمناجم.

السداسي: الثالث

اسم الوحدة: الوحدة التعليمية الاستكشافية

اسم المادة: ***قانون حماية البيئة والأمن الصناعي.***

الرصيد: 1

المعامل: 1

أهداف التعليم:

يكتسب الطالب معظم المعارف المتعلقة بحماية البيئة في قطاعي المحروقات والمناجم، إضافة إلى التعرف على مخاطر التنقيب والحفر على البيئة، وآليات مواجهتها من الناحية القانونية والإجرائية.

المعارف المسبقة المطلوبة:

المعارف الأولية في قانون البيئة وحماية المحيط.

محتوى المادة:

I. **الفصل التمهيدي: البعد البيئي في قانوني المحروقات والمناجم.**

II. **الفصل الأول: قواعد حماية البيئة والصحة السلامة في قطاع المحروقات.**

1-دراسات التأثير على البيئة للنشاطات التابعة لمجال المحروقات.

2-موجز التأثير للنشاطات المتعلقة بالمحروقات.

III. **الفصل الثاني: قواعد حماية البيئة في قطاع المناجم.**

1-قائمة المشاريع التي تخضع لدراسة التأثير على البيئة في قطاع المناجم.

2- المراحل القانونية والتقنية لدراسة التأثير على البيئة في قطاع المناجم.

IV. **الفصل الثالث: حماية الموارد الجوفية في إطار التنمية المستدامة.**

1- التأطير القانونية لحماية الموارد الجوفية عند ممارسة أشغال التنقيب.

2-دور الوكالات الهيدوغرافية في حماية المياه الجوفية.

العمل الشخصي:

- دراسة إستراتيجية الأمن الصناعي و تسيير الأخطار المهنية في مجمع "سوناطراك".

- دور وكالات الضبط في حماية البيئة (الوكالة الوطنية لتسيير النفايات نموذجا).

طريقة التقييم:

- تقييم متواصل + امتحان.

المراجع:

1-العشاوي صباح، المسؤولية الدولية عن حماية البيئة، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الجزائر 2010.

2-جميلة حميدة، النظام القانوني للضرر البيئي وآليات تعويضه، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الجزائر، 2011.

3-سايخ تركية، حماية البيئة في ظل التشريع الجزائري، مكتبة الوفاء القانونية، الاسكندرية، 2014.

4-سعيدان علي، حماية البيئة من التلوث من المواد الاشعاعية والكيماوية في القانون الجزائري، دار الخلدونية، الجزائر، 2008.

5- معمري محمد، النظام القانوني لحماية البيئة في قطاع المحروقات وفقا للقانون الجزائري، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في القانون، تخصص الهيئات العمومية والحوكمة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة عبد الرحمان ميرة- بجاية، 2015.

6-قونان كهينة، الالتزام بالسلامة من أضرار المنتجات الخطيرة، دراسة مقارنة، أطروحة دكتوراه في القانون، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مولود معمري- تيزي وزو، 2017.

7- ADJA (Djillali) et DROBENKO (Bernard) , Droit de l'urbanisme , BERTI , Alger ,2007

8- ANDRE Pierre et E.DELISLE Claude et JEAN PIERRE Riveret, l'évaluation des impacts sur l'environnement, deuxième édition, presse international polyechnique, Canada, 2003.

9- REDDAF Ahmed, Planification urbain et protection de l'environnement, revue idara, N 2, Alger, 1998

10- Bekhechi, Mohammed A, International investment and environmental protection: Notes on the environmental conditions of investments in the oil and mining sectors, in International investment and the protection of environment.The role of dispute resolution mechanisms, Published by the International Bureau of the Permanent Court of Arbitration; Kluwer Law International, Netherlands 2001.

11- Bekhechi, Mohammed A, The Chad-Cameroon Pipeline Project: Some thoughts about the legal challenges and lessons learned from a World Bank-financed large infrastructure project, in Roggerkamp, M &Alii (eds) Energy networks and the law. Oxford University Press, London 2012,

عنوان الماستر: قانون الطاقة والمناجم.

السداسي: الثالث.

اسم الوحدة: الوحدة التعليمية الاستكشافية.

اسم المادة: ***آليات تسوية المنازعات النفطية والمنجمية.***

الرصيد: 1

المعامل: 1

<u>أهداف التعليم:</u>

تحصيل الطالب للمعارف والمكتسبات المتعلقة بالطرق غير القضائية لحلّ النزاعات في قطاعي المحروقات والمناجم، وإمكانية تطبيقها في الحياة المهنية.

<u>المعارف المسبقة المطلوبة:</u>

المبادئ العامة في قانون الإجراءات المدنية والإدارية، والمنازعات الإدارية.

<u>محتوى المادة:</u>

I. **الفصل التمهيدي: الآليات البديلة لتسوية النزاعات ذات الطابع التجاري والاقتصادي.**

II. **الفصل الأول: التحكيم التجاري الدولي في قطاع المحروقات.**

III. **الفصل الثاني: إجراءات الصلح والتراضي في قطاع المناجم.**

IV. **الفصل الثالث: حالات عملية وتطبيقات.**

العمل الشخصي:

- نماذج حول منازعات المؤسسة الوطنية "سوناطراك".

طريقة التقييم:

- تقييم متواصل + امتحان.

المراجع:

1-باسم حمادي الحسين، الاستثمار الأجنبي المباشر، عقود التراخيص النفطية وأثرها في التنمية الاقتصادية، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، 2014.

2-عليوش قربوع كمال، قانون الاستثمارات في الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1999.

3-عبد الله عبد الكريم عبد الله، ضمانات الاستثمار في الدول العربية، دراسة قانونية مقارنة لأهم التشريعات العربية والمعاهدات الدولية مع الإشارة إلى منظمة التجارة العالمية ودورها في هذا المجال، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، 2010.

4- عيبوط محند وعلي، الاستثمارات الأجنبية في القانون الجزائري، الطبعة الثانية، دار هومة، الجزائر، 2014.

5-قادري عبد العزيز، الاستثمارات الدولية: التحكيم التجاري الدولي ضمان الاستثمارات، الطبعة الثانية، دار هومة، الجزائر، 2006.

6-معاوية عثمان الحداد، القواعد القانونية المنظمة لجذب الاستثمار الأجنبي، دار الجامعة الجديدة، الاسكندرية، 2015.

7-هشام خالد، عقد ضمان الاستثمار، القانون الواجب التطبيق عليه وتسوية المنازعات التي قد تثور، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية، 2000.

8-بلقاسم أحمد، التحكيم الدولي، ط 2، دار هومة، الجزائر، 2006.

9-بوضياف عادل، الوجيز في شرح قانون الإجراءات المدنية والإدارية، الجزء الأول، الجزائر، 2002.

10- حسان نوفل، التحكيم في منازعات عقود الاستثمار، دار هومة، الجزائر، د. س. ن.
11- مشيد سليمة، المستثمر الأجنبي وقانون النشاطات المقننة في الجزائر، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه في الحقوق، فرع قانون الأعمال، كلية الحقوق، جامعة الجزائر 1، 2016.
12- شنتفي عبد الحميد، المعاملة الإدارية والضريبية للاستثمارات في الجزائر، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم، تخصص القانون، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مولود معمري- تيزي وزو، 2017.
13- بوجلطي عزالدين، النظام القانوني للاستثمار في قطاع الطاقة في الجزائر والمتغيرات الدولية، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم، فرع القانون الخاص، كلية الحقوق- جامعة الجزائر1- يوسف بن خدة، 2016.
14- HAROUN Mehdi, Le régime des investissements en Algérie, a lalumière des conventions franco- algériennes, ED, LITEC, PARIS,2000
15- OUGUENOUNE Hind, La politique de promotion et d'attractionde l'investissement direct étranger en Algérie, Thèse de doctorat enéconomie et finance, Université de la Sorbonne nouvelle- PARIS 3,2014.
16- Gerard cornu, les modes alternatifs de règlement des conflits, rapport de sythése, revu internationale de droit comparé, quarante-neuvième anneé , n°2 , avril –juin 1997.
17- J. El Hakim, Les modes alternatifs des règlement des conftits dans les droit des contrats R.I.D.C, 1997.

عنوان الماستر:قانون الطاقة والمناجم.

السداسي: الثالث

اسم الوحدة: الوحدة التعليمية الأفقية

اسم المادة: ***لغة أجنبية (انجليزية) 3***

الرصيد: 1

المعامل: 1

أهداف التعليم:

التعرف على التنظيم المؤسساتي لقطاعي المحروقات والمناجم باللغة الانجليزية.

المعارف المسبقة المطلوبة:

مبادئ وأساسيات المصطلحات القانونية لقانوني المحروقات والمناجم باللغة العربية واللغة الإنجليزية.

محتوى المادة:

UNIT ONE :Legal framework applicable to hydrocarbons activities

UNIT TWO:Legal framework applicable to mining activities

UNIT Three:Algerian environmental law and the management of hydrocarbons

طريقة التقييم:

- تقييم متواصل + امتحان.

المراجع:

1- مجمع اللغة العربية، معجم القانون، القاهرة: الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية، 1997

2- Jacques PICOTTE, JURIDICTIONNAIRE, CENTRE DE TRADUCTION ET DE TERMINOLOGIE JURIDIQUES, Université de Moncton, 2011

3- MOHAMED S, ABDEL WAHAB, LegalTerminology, faculty of lawcairo university, 2007.

4- DJEBBAR (A), La politique conventionnelle de l'Algérie, O.P.U , Alger, 2000.

5- DJIENA WEMBOU (M.C), Le droit international dans un monde en mutation,l'harmattan édition, Paris, 2000.

6- Kanoun (N), et Taleb (T), De la place des traités internationaux dans l'ordonnancement juridique national en Algérie, in El-Mouhamat, N 03, 2005.

V- العقود/الاتفاقيات

نعم

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد الصديق بن يحي – جيجل

مديرية الصناعة والمناجم لولاية جيجل

اتفاقية إطار

تم الاتفاق بين:

جامعة محمد الصديق بن يحي – جيجل، الكائن مقرها بأولاد عيسى– جيجل 18000، الممثلة من طرف مدير الجامعة **البروفيسور عميرش حمزة**..

من جهة

ومديرية الصناعة والمناجم لولاية جيجل، الكائن مقرها بـ الحي الإداري، الطابق الثاني، جيجل الممثلة من طرف مديرها **بوشمال محمد لمين**.

من جهة أخرى

ديباجة

سعيا من جامعة محمد الصديق بن يحي – جيجل للتفتح على المحيط الاجتماعي، واستغلال كل الإمكانيات المتاحة في الوسطين الاجتماعي والاقتصادي من مؤسسات وهيئات من المؤهلات و الطاقات البشرية المتخصصة، و هذا بغية تطوير الخبرات و رفع مستوى التكوين، و تحسين مستوى الدراسات و الأبحاث لدى المنتسبين للجامعة، و كذا تبادل الاستشارة التقنية و العلمية، من خلال تنظيم لقاءات علمية مختلفة في إطار تظاهرات علمية و محاضرات و تكوين مشترك.

ونظرا لأن مديرية الصناعة والمناجم لولاية جيجل تعتبر من أهم القطاعات الحيوية و الاستراتيجية من أجل النهوض بتنمية مستدامة و واحدة من الهيئات القانونية المتميزة من حيث المهام الموكلة لها و المتمثلة على وجه الخصوص على الصعيد المحلي بتنفيذ البرامج التنموية المختلفة في قطاع الطاقة والمناجم على ارض الواقع (المؤسسات الصناعية الصغيرة والمتوسطة، المناجم)، وذلك بمراعاة الاستراتيجيات والأهداف المسطرة من طرف الإدارة المركزية (وزارة الصناعة)

تم اعتماد اتفاقية إطار بينهما.

الفصل الأول: تحديد الأطراف

المادة الأولى:

تربط هذه الاتفاقية **جامعة محمد الصديق بن يحي – جيجل** ممثلة في مدير الجامعة، **و مديرية الصناعة والمناجم لولاية جيجل** ممثلة في مديرها.

الفصل الثاني: مضمون الاتفاقية

المادة الثانية:

تعتبر ديباجة هذه الاتفاقية جزء لا يتجزأ منها طبقا للأصول المتعارف عليها في مجال التعاقد.

المادة الثالثة:

يعمل الطرفان على تسهيل الإجراءات التي تمكن من تطوير الكفاءات العلمية لدى الطرفين ضمن برامج الدراسات و الأبحاث بما لا يخالف القوانين و الأنظمة المعمول بها في كلا البلدين.

و في هذا الإطار تساهم مديرية الصناعة والمناجم لولاية جيجل في التكوينات المفتوحة على مستوى الجامعة في تخصصات الماستر و الدكتوراه التي تتناسب و مؤهلات المنتسبين للمديرية. كما يمكن للجامعة أن تفتح مناصب لأعوان المديرية للالتحاق بالتكوين في التخصصات المتاحة.

المادة الرابعة:

تعمل مديرية الصناعة والمناجم لولاية جيجل على السماح لطلبة جامعة محمد الصديق بن يحي – جيجل بإجراء خرجات بيداغوجية و دعم معرفي و قضاء فترات تربص بمختلف مكاتب المديرية التي تحت وصايتها.

المادة الخامسة:

يشارك الطرفان في إجراء البحوث العلمية و مشاريع البحث ذات العلاقة المشتركة، من خلال إيجاد مدونة تفاهم حول الموضوعات ذات الاهتمام المشترك. في هذا الصدد، يمكن الاتفاق على موضوعات أخرى تكون ملحقا يضاف الى هذه الاتفاقية و يكون جزءً منها بعد المصادقة عليه من الطرفين.

المادة السادسة:

ينظم الطرفان أنشطة علمية (ملتقيات، أيام دراسية، ندوات علمية، دورات و حلقات بحث و مؤتمرات) بصفة دورية حسب الاتفاق، حول القضايا ذات الاهتمام المشترك، خاصة فيما يتعلق بالمسائل القانونية، الاقتصادية و الاجتماعية.

المادة السابعة:

يعمل الطرفان على تحديد مدونة للمواضيع التي تحظى بالاهتمام المشترك، و المواضيع ذات الأولوية بغرض ترقيتها من خلال الدعم التقني والبحث العلمي و تعزيز القدرات البشرية.

المادة الثامنة:

يتعهد الطرفان على وضع الإمكانيات البيداغوجية التي يملكها كل طرف تحت تصرف الطرف الآخر. في هذا الصدد يسهّل كل طرف استغلال الإمكانيات البيداغوجية المتوفرة لصالح الأساتذة، أعوان المديرية و الطلبة.

المادة التاسعة:

يعين الطرفان منسقا و مساعدا له لمتابعة و تنسيق أطر التعاون و التفاهم و التأكيد على أهمية الاتفاقية و الحرص على تجسيدها على أرض الواقع.

المادة العاشرة:

يحق لكلا الطرفين تقديم طلب خطي من أجل إعادة صياغة أو تصحيح أو تعديل أي جزء من هذه الاتفاقية بشرط موافقة الطرف الآخر، على ألا يتسبب أي نوع من التعديل بإلحاق ضرر بحقوق أحد الطرفين أو كلهما.

الفصل الثالث: آثار الاتفاقية

المادة الحادية عشر:

تدخل هذه الاتفاقية حيز التنفيذ ابتداء من تاريخ توقيع آخر طرف عليها، وتكون نافذة لمدة خمسة (05) سنوات قابلة للتجديد، ما لم يطلب أحد الطرفين المتعاقدين، بناء على طلب كتابي، انهاءها قبل ستة (06) أشهر من تاريخ انتهاء العمل بها.

المادة الثانية عشر:

حررت هذه الاتفاقية باللغة العربية في نسختين لهما نفس القوة القانونية.

المادة الثالثة عشر:

تم الاتفاق على بنود الاتفاقية من قبل كلا الطرفين و وقعها عن الطرف الأول ممثلا في مدير جامعة محمد الصديق بن يحي – جيجل **البروفيسور عميرش حمزة**، و عن الطرف الثاني مدير مديرية الصناعة والمناجم لولاية جيجل **السيد بوشمال محمد لمين**.

يمكن الاتفاق على موضوعات أخرى تكون ملحقا يضاف الى هذه الاتفاقية و يكون جزء منها بعد المصادقة عليه من الطرفين.

حرر هذا الاتفاق بنسختين تسلم لكل طرف نسخة منها للعمل بها بموجب القانون.

وقعت بجيجل بتاريخ 28 أفريل 2021

مدير الصناعة والمناجم لولاية جيجل

وقعت بجيجل بتاريخ 28 أفريل 2021

مدير جامعة محمد الصديق بن يحي /جيجل

مدير الصناعة والمناجم بالنيابة

بوشعال محمد لمين

الجامعة بالنيابة

د. عميرش حمزة

CONVENTION

de coopération en formation, recherche et développement

entre

Université Mohammed Seddik Benyahia-Jijel UMSBJ
Cité Ouled Aissa B.P. 98 JIJEL, 18000, Algérie
www.univ-jijel.dz, contact@univ-jijel.dz

&

Groupement Algeria Corporate Universities GACU
40, Rue Hussein Noureddine Belouizdad, Alger
www.gacu.dz, contact@gacu.dz

&

Algerian Qatari Steel (AQS)
Zone Industriel Bellara-El-Milia, Jijel BP 629
www.aqs.dz, dg@aqs.dz

Juillet 2020

Convention Tripartite de coopération scientifique et technique

Entre les soussignés

1. L'Université Mohammed Seddik Benyahia-Jijel, représentée par :

Monsieur Pr. AMIRECHE Hamza, Recteur de l'Université
Siégeant au Cité Ouled Aissa B.P. 98 JIJEL, 18000, Algérie,

2. Le Groupement « Algeria Corporate Universities», représentée par :

Monsieur Dr GHRIEB Sifi, agissant en sa qualité de Président Directeur Général du Groupement dont le siège est domicilié à 40, rue Hussein Noureddine Belouizdad. Alger

3. la Société Algerian Qatari Steel (AQS), représentée par :

Monsieur EL MOHANNADI Youcef Ahmed agissant en sa qualité de Président Directeur Général de la société dont le siège est domicilié à la Zone Industriel Bellara-El-Milia, Jijel BP 629, Jijel

Il a été arrêté et convenu ce qui suit :

ARTICLE 1 : OBJET DE LA CONVENTION

La présente convention a pour objet de définir les conditions et modalités de coopération et de partenariat en Formation, Recherche et Développement entre l'Université Mohammed Seddik Benyahia-Jijel UMSBJ, le Groupement « Algeria Corporate Universities» (GACU) , Alger et la Société Algerian Qatari Steel (AQS).

ARTICLE 2 : OBJECTIFS DE LA CONVENTION

Les axes de partenariats et de coopération retenus couvrent notamment les activités de formation, recherche et développement suivants :

- Formation à la carte dans le domaine de sidérurgie et métallurgie au sein de la faculté des sciences et de la Technologie de l'Université Mohammed Seddik Benyahia-Jijel.
- Elaboration des référentiels de compétences des métiers en sidérurgie et métallurgie
- Mise en place d'un incubateur en sidérurgie et métallurgie par le groupement « Algeria corporate Universities», pour le développement de la filière sidérurgique.
- Développement de projets techniques en commun.
- Mener des réflexions pour la mise en place de Masters professionalisantes à intérêt industriel pour le pays.
- Organisation d'ateliers et de workshops techniques
- Participation des experts du secteur socio-économique à la formation.

ARTICLE 3 : OBLIGATIONS DU GACU et AQS

Dans le cadre de la présente convention, le Groupement « Algeria Corporate Universities» et la société Algerian Qatari Steel, s'engagent à :

- Exprimer ses besoins en formations à L'Université Mohammed Seddik Benyahia-Jijel à travers le GACU.
- Tenir des réunions pour discuter sur les éventuelles formations professionalisantes nécessaires et utiles pour l'industrie.
- Participer potentiellement au développement des filières des formations demandées.
- Offrir des stages et des projets de fin d'étude aux étudiants de l'université UMSBJ du premier cycle et du deuxième cycle, licence et Master respectivement.
- Etude de la faisabilité du financement des doctorants et leurs bancs d'essais des thèmes de recherche retenus par la commission mixte (UMSBJ, GACU et AQS).

ARTICLE 4 : OBLIGATIONS DE L'UNIVERSITE MOHAMMED SEDDIK BENYAHIA-JIJEL

- Etudier les demandes de formations du GACU et AQS.
- Répondre aux demandes des formations à la carte émanant du Groupement « Algeria Corporate Universities» et la société Algerian Qatari Steel.
- Pour chaque type de formation, un protocole d'accord sera signé entre le groupement, la société et l'université.
- Intégration de l'université dans les projets antérieurs et futurs du groupement et de la société.

ARTICLE 5 : MODALITES DE MISE EN ŒUVRE

La tripartie désigne d'un commun accord les personnes chargées de l'exécution et du suivi des actions de ladite convention.

Une réunion d'évaluation regroupant les délégations des trois organismes se tiendra alternativement avec la société Algerian Qatari Steel, le Groupement Algeria Corporate Universities, et l'Université Mohammed Seddik Benyahia-Jijel une (01) fois par an.

ARTICLE 6 : DUREE ET MISE EN VIGUEUR DE LA CONVENTION

La présente convention est conclue pour une durée de Trente Six 36 mois, elle prend effet à compter de la date de sa signature par les trois parties.

ARTICLE 7 : PROROGATION DE LA DUREE DE LA CONVENTION

D'un commun accord, les trois parties pourront convenir de la prolongation de la présente convention, pour une durée équivalente ou à définir, à l'expiration de la présente convention.

A cet effet un simple avenant confirmera la reconduction du présent contrat pour une même durée de Trente Six 36 mois, dans les mêmes conditions, si aucune disposition nouvelle n'aura été introduite.

ARTICLE 8:RESILIATION

D'un commun accord entre les trois parties, la convention pourra être résiliée avant sa date d'expiration définie, moyennant un préavis de quinze (15) jours notifié par lettre recommandée, mentionnant clairement les motifs ayant motivé la décision de résiliation par la partie qui requiert la rupture du contrat.

Toutefois, cet acte ainsi établi pour quelque raison que ce soit, ne devra pas porter préjudice ou affecter les droits accumulés ou les réclamations de l'une des parties au bénéfice de l'autre partie.

ARTICLE 9 : REGLEMENT DES LITIGES

Tout litige découlant de l'application de la présente convention sera réglé à l'amiable entre les trois parties.

ARTICLE 10: CAS DE FORCE MAJEURE

Aucune des trois parties ne devra être considérée comme ayant failli à ses obligations contractuelles dans la mesure ou leur exécution aura été retardée ou entravée ou empêchée par un cas de force majeure.

On entend par cas de force majeure, tout acte ou événement imprévisible, irrésistible, et indépendant de la volonté des trois parties contractantes et qui empêche l'exécution totale ou partielle de la convention.

ARTICLE 11: DISPOSITIONS FINALES

La convention est établie et signée en trois (03) exemplaires originaux dont un (01) conservé par le GROUPEMENT « ALGERIA CORPORATE UNIVERSITIES », un (01) conservé par L'Université Mohammed Seddik Benyahia-Jijel et un (01) conservé par la société Algerian Qatari Steel.

Signatures des trois parties, Jijel le.....

L'Université Mohammed Seddik Benyahia-Jijel« **UMSBJ** »

Pr AMIRECHEHamza
Le Recteur
Lu & Approuvé

Le Groupement Algeria CorporateUniversities « **GACU** »

Dr GHRIEB Sifi
Le Président DirecteurGénéral
Lu & Approuvé

Président Directeur Général

Mr. GHRIEB Sifi

La société Algerian Qatari Steel « **AQS** »

Mr. EL MOHANNADI Youcef Ahmed
Le Président Directeur Général
Lu & Approuvé

Directeur Général Adjoint

S. CHAIB SETTI

"رسالة إبداء الرغبة أو النية".

مديرية الصناعة والمناجم- ولاية جيجل.

الموضوع:

الموافقة على مشروع بعث تكوين للماستر تخصص: قانون محروقات ومناجم.

المقدم من:

كلية الحقوق والعلوم السياسية- جامعة محمد الصديق بن يحي- جيجل.

تعلن مديرية الصناعة والمناجم لولاية جيجل عن رغبتها في مرافقة التكوين المذكور أعلاه بصفتها المستخدم المحتمل لمنتوج هذا التكوين.

في هذا الإطار، نؤكد نية انضمامنا إلى هذا المشروع من خلال ما يلي:

- إبداء الرأي في إعداد وتحيين برامج التعليم ومواد التكوين،
- المشاركة في الملتقيات والندوات والأيام التكوينية،
- اقتراح عناوين مذكرات التخرج والمشاركة في لجان المناقشة،
- تسهيل قدر المستطاع استقبال الطلبة المتربصين،

يعين السيد(ة) ..... منسقا خارجيا لهذا المشروع.

توقيع المسؤول المؤهل قانونا:

التاريخ: 03 ديسمبر 2020

الختم الرسمي للمؤسسة:

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد الصديق بن يحيى – جيجل

رســـالة تحـفيز

بالنظر إلى الطلبة المتخرجين من قسم الحقوق في كل سنة.

وبالنظر إلى الاتفاقية الموقعة بين جامعة محمد الصديق بن يحيى جيجل ومديرية الصناعة والمناجم لولاية جيجل

ومن أجل تكوين الطلبة تكوينا مهنيا .

ونظرا لتوفر عدد معتبر من الأساتذة من القسم المعني ومن المديرية المذكورة من أجل تغطية التكوين النظري والتطبيقي (التربصات والخرجات...) .

نقترح فتح التكوين في إطار الطور الثاني (الماستر المهني) في قسم الحقوق .

مدير الجامعة

مدير الجامعة بالنيابة
الأمين العام للمقاطعة الإدارية
حمزة

رأي وتأشيرة الهيئات الإدارية والعلمية

عميد الكلية (أو مدير المعهد) + مسؤول فرقة الميدان	
التاريخ والمصادقة عميد كلية الحقوق والعلوم السياسية د. عماري عمار	التاريخ والمصادقة مسؤول فريق ميدان التكوين لميدان الحقوق والعلوم السياسية د. هاشمي حسين
مدير المؤسسة الجامعية	
التاريخ والمصادقة 27 أفريل 2021 مدير الجامعة بالنيابة أ.د عميرش حمزة	
الندوة الجهوية	
التاريخ والمصادقة	

2/2

VII - رأي وتأشيرة الندوة الجهوية

VIII- رأي وتأشيرة اللجنة البيداغوجية الوطنية للميدان

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

قرار رقم 795 مؤرخ في 26 - 07 - 2016

يتضمن مطابقة التكوينات في الليسانس المؤهلة

بعنوان جامعة جيجل

في ميدان "حقوق وعلوم سياسية"

إن وزير التعليم العالي والبحث العلمي،

- بمقتضى القانون رقم 99-05 المؤرخ في 18 ذي الحجة عام 1419 الموافق 4 أبريل سنة 1999 والمتضمن القانون التوجيهي للتعليم العالي،المعدل والمتمم،

- وبمقتضى المرسوم الرئاسي رقم 15- 125المؤرخ في 25 رجب عام 1436 الموافق 14 مايو سنة 2015، والمتضمن تعيين أعضاء الحكومة، المعدل،

- وبمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 03-258 المؤرخ في 22 جمادى الأولى عام 1424 الموافق 22 يوليو سنة 2003 و المتضمن إنشاء جامعة جيجل، المعدل والمتمم،

- وبمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 08-265 المؤرخ في 17 شعبان عام 1429 الموافق 19 غشت سنة 2008 والمتضمن نظام الدراسات للحصول على شهادة الليسانس وشهادة الماستر وشهادة الدكتوراه،

- وبمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 13-77 المؤرخ في 18 ربيع الأول عام 1434 الموافق 30 يناير سنة 2013 المحدد صلاحيات وزير التعليم العالي والبحث العلمي،

- وبمقتضى القرار رقم 163 المؤرخ في 01 جويلية 2009 والمتضمن تأهيل الليسانس المفتوحة بعنوان السنة الجامعية 2009-2010 بجامعة جيجل،

- وبمقتضى القرار رقم 332 المؤرخ في 08 سبتمبر 2010 والمتضمن تأهيل الليسانس المفتوحة بعنوان السنة الجامعية 2010-2011 بجامعة جيجل ،

- وبمقتضى القرار رقم 513 المؤرخ في 04 سبتمبر 2011 والمتضمن تأهيل الليسانس المفتوحة بعنوان السنة الجامعية 2011-2012 بجامعة جيجل ،

- وبمقتضى القرار رقم 712 المؤرخ في 03 نوفمبر 2011 والمتضمن كيفيات التقييم والتدرج والتوجيه في طوري الدراسات لنيل شهادتي الليسانس والماستر،

- وبمقتضى القرار رقم 75 المؤرخ في 26 مارس 2012 والمتضمن إنشاء اللجنة البيداغوجية الوطنية للميدان والمحدد مهامها وتشكيلتها وتنظيمها وسيرها،

- وبمقتضى القرار رقم 503 المؤرخ في 28 جويلية 2013 الذي يحدد برنامج التعليم القاعدي المشترك لشهادات ليسانس ميدان «حقوق وعلوم سياسية»، فرع "حقوق"، المعدل،

- وبمقتضى القرار رقم 504 المؤرخ في 28 جويلية 2013 الذي يحدد برنامج التعليم القاعدي المشترك لشهادات ليسانس ميدان «حقوق وعلوم سياسية»، فرع "علوم سياسية"، المعدل،

- وبمقتضى القرار رقم 671 المؤرخ في 24 سبتمبر 2013 والمتضمن تأهيل الليسانس المفتوحة بعنوان السنة الجامعية 2013-2014 بجامعة جيجل ،

- وبمقتضى القرار رقم 503 المؤرخ في 15 جويلية 2014 الذي يحدد مدونة الفروع لميدان "حقوق وعلوم سياسية" لنيل شهادة الليسانس وشهادة الماستر،

- وبناء على محضر اجتماع رؤساء اللجان البيداغوجية الوطنية للميادين المؤسسة للأعضاء الدائمين للندوات الجهوية، والمتضمن إنشاء مرجع الاختصاصات في الليسانس، المنعقد بجامعة سيدي بلعباس بتاريخ 03 و04 ديسمبر 2014،

- وبناء على محضر اجتماع اللجنة البيداغوجية الوطنية لميدان "حقوق وعلوم سياسية" المتضمن إعداد مرجع تخصصات الليسانس المنعقد بجامعة تلمسان بتاريخ 15 و16أبريل 2015،

- وبناء على محضر اجتماع اللجنة البيداغوجية الوطنية لميدان " حقوق وعلوم سياسية "، المتضمن دراسة مطابقة تكوينات الليسانس المعروضة من طرف المؤسسات الجامعية، مع مرجع اللجنة البيداغوجية الوطنية للميدان، المنعقد بجامعة وهران 1 بتاريخ 12أفريل 2016.

يقـــرر

المادة الأولى: يهدف هذا القرار إلى مطابقة التكوينات في الليسانس المؤهلة بعنوان جامعة جيجل ، في ميدان "حقوق وعلوم سياسية"، طبقا لملحق هذا القرار.

المادة 2:لا تسري أحكام هذا القرار على الطلبة المسجلين في الليسانس قبل الشروع في تطبيق التعليم القاعدي المشترك.

يمكن للطلبة الراغبين في مواصلة دراساتهم طبقا لمرجع تخصصات الليسانس، عبر نظام المعابر. و في هذه الحالة، فإن الوحدات التعليمية المتحصل عليها سابقا، تعتبر مُكتسبة وتُحول في المسار الجديد المتبع من طرف الطالب، بعد إجراء مطابقة لوحدات التعليم من طرف الفرق البيداغوجية لتخصصات الليسانس الموجودة في المؤسسة الجامعية المعنية.

المادة 3: تلغى التخصصات في ليسانس ميدان "حقوق وعلوم سياسية"، المؤهلة بعنوان جامعة جيجل ، بموجب:

- القرار رقم 163 المؤرخ في 01 جويلية 2009،
- القرار رقم 332 المؤرخ في 08 سبتمبر 2010 ،
- القرار رقم 513 المؤرخ في 04 سبتمبر 2011 ،
- القرار رقم 671 المؤرخ في 24 سبتمبر 2013.

المادة 4: يسري مفعول هذا القرار ابتداءً من السنة الجامعية 2016-2017.

المادة 5: يكلف المدير العام للتعليم والتكوين العاليين ومدير جامعة جيجل ، كلّ فيما يخصه بتطبيق هذا القرار الذي سينشر في النشرة الرسمية للتعليم العالي والبحث العلمي.

حرر بالجزائر في: 26 جويلية 2016

وزير التعليم العالي والبحث العلمي

الأستاذ: طاهر حجار

ملحق :

مطابقة التكوينات في الليسانس المؤهلة

بعنوان جامعة جيجل

في ميدان " حقوق وعلوم سياسية"

الميدان	الفرع	التخصص	طبيعة
حقوق وعلوم سياسية	حقوق	قانون خاص	أ
		قانون عام	أ
	علوم سياسية	تنظيم سياسي وإداري	أ
		علاقات دولية	أ

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

قرار رقم 002 المؤرّخ في 03 جانفي 2021

يتضمّن تأهيل مؤسّسات التّعليم العالي لضمان التّكوين لنيل شهادات الليسانس و الماستر بعنوان السّنة الجامعية 2017-2018

إنّ وزير التّعليم العالي والبحث العلمي،

- بمقتضى القانون رقم 99-05 المؤرّخ في 18 ذي الحجة عام 1419 الموافق 4 أبريل سنة 1999 والمتضمّن القانون التوجيهي للتعليم العالي، المعدّل والمتمّم،
- وبمقتضى المرسوم الرئاسي رقم 20-163 المؤرخ في أول ذي القعدة عام 1441 الموافق لـ 23 يونيو سنة 2020 والمتضمن تعيين أعضاء الحكومة، المعدّل و المتمّم،
- وبمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 01-208 المؤرّخ في 2 جمادى الأولى عام 1422 الموافق 23 يوليو سنة 2001 الذي يحدد صلاحيات الهيئات الجهوية والندوة الوطنية للجامعات وتشكيلها وسيرها،
- وبمقتضى المرسوم التّنفيذي رقم 03-279المؤرّخ في 24 جمادى الثّانية عام1424 الموافق 23 غشت سنة 2003 الّذي يحدّد مهام الجامعة والقواعد الخاصة بتنظيمها وسيرها، المعدّل والمتمم،
- وبمقتضى المرسوم التّنفيذي رقم 05-299المؤرّخ في11 رجب عام 1426 الموافق 16 غشت سنة 2005 الّذي يحدّد مهام المركز الجامعي والقواعد الخاصة بتنظيمه وسيره،
- وبمقتضى المرسوم التّنفيذي رقم 08-265 المؤرّخ في 17 شعبان عام 1429 الموافق 19 غشت سنة 2008 والمتضمّن نظام الدّراسات للحصول على شهادة الليسانس وشهادة الماستر وشهادة الدّكتوراه،
- وبمقتضى المرسوم التّنفيذي رقم 13-77 المؤرّخ في 18 ربيع الأوّل عام 1434 الموافق 30 يناير سنة 2013 الّذي يحدّد صلاحيات وزير التّعليم العالي والبحث العلمي،
- وبمقتضى القرار رقم 712 المؤرخ في 03 نوفمبر 2011 والمتضمّن كيفيات التقييم والتدرج والتوجيه في طوري الدراسات لنيل شهادتي الليسانس والماستر ،
- وبمقتضى القرار رقم 75 المؤرخ في 26 مارس 2012 والمتضمّن إنشاء اللجنة البيداغوجية الوطنية للميدان ويحدّد مهامها وتشكيلتها وتنظيمها وسيرها،
- وبمقتضى القرار رقم 167 المؤرخ في 13 أبريل 2015 والمتضمّن إنشاء اللجنة الوطنية للتأهيل وتشكيلتها وصلاحياتها وسيرها،
- وبمقتضى القرار رقم 835 المؤرخ في 27 جويلية 2017 و المتضمّن تأهيل مؤسّسات التّعليم العالي لضمان التّكوين لنيل شهادات الليسانس و الماستر بعنوان السّنة الجامعية 2017-2018،
- وبناء على محضر اجتماع اللّجنة الوطنية للتأهيل بتاريخ 17 جويلية 2017.

يـقـرّر ما يأتي:

المادّة الأولى: تؤهل مؤسسات التعليم العالي لضمان التكوين لنيل شهادات الليسانس و الماستر بعنوان السنة الجامعية 2017- 2018، طبقا للملاحق المرقمة من 01 إلى 60 و المرفقة بهذا القرار.

المادّة 2: يسري مفعول هذا القرار ابتداءً من السنة الجامعية 2017-2018.

المادّة 3: تلغى أحكام القرار رقم 835 المؤرخ في 27 جويلية 2017 والمذكور أعلاه.

المادة 4: يكلّف المدير العام للتعليم والتكوين العاليين ومدراء مؤسسات التعليم العالي كلّ فيما يخصه بتطبيق هذا القرار الذي سينشر في النشرة الرسمية للتعليم العالي والبحث العلمي.

حرر بالجزائر في: 03 جانفي 2021.....

وزير التعليم العالي والبحث العلمي

وزير التعليم العالي والبحث العلمي

أ.د. طيبة الطاهر بن زيان

03 جانفي 2021

ملحق رقم 37 للقرار رقم 002 المؤرّخ في

المتضمّن تأهيل مؤسّسات التّعليم العالي لضمان التّكوين لنيل شهادات الليسانس و الماستر

بعنوان السّنة الجامعية 2017-2018 بجامعة جيجل

Annexe n°37 de l'arrêté n° 002 du 03

portant habilitation les établissements de l'enseignement supérieur à la formation en vue de l'obtention du diplôme de Licence et Master au titre de l'année universitaire 2017-2018 de l'Université de Jijel

Domaine	Filière	Spécialité	Type (A/P)	Cycle de formation	Observation	الملاحظة	طور التكوين	طبيعة (أ/م)	التخصص	الشعبة	الميدان
Sciences de la Nature et de la Vie	Sciences Biologiques	Sciences pharmacologiques	A	Mas	Habilitation	تأهيل	م	أ	العلوم الصيدلانية	علوم بيولوجية	علوم الطبيعة و الحياة
Sciences de la Terre et de l'Univers	Géologie	Ressources minérales, Géomatériaux et Environnement	A	Mas	Harmonisation	موائمة	م	أ	موارد معدنية، جيومواد وبيئة	جيولوجيا	علوم الأرض و الكون
		Hydrogéologie	A	Mas	Harmonisation	موائمة	م	أ	هيدرو جيولوجيا		
		Géologie de l'ingénieur et Géotechnique	A	Mas	Harmonisation	موائمة	م	أ	جيولوجيا المهندس والجيوتقنية		
Droit et Sciences Politiques	Droit	Droit de la famille	A	Mas	Harmonisation	موائمة	م	أ	قانون الأسرة	حقوق	حقوق و علوم سياسية
		Droit public	A	Mas	Harmonisation	موائمة	م	أ	القانون العام		
		Droit des affaires	A	Mas	Harmonisation	موائمة	م	أ	قانون الأعمال		
	Sciences Politiques	Coopération internationale	A	Mas	Harmonisation	موائمة	م	أ	التعاون الدولي	علوم سياسية	
		Administration locale	A	Mas	Harmonisation	موائمة	م	أ	الإدارة المحلية		
Architecture, Urbanisme et Métiers de la ville	Architecture	Architecture	A	Lic	Mise en conformité	مطابقة	ل	أ	هندسة معمارية	هندسة معمارية	هندسة معمارية، عمران ومهن المدينة
Sciences Humaines et Sociales	Sciences Humaines - Sciences de l'Information et de la Communication	Audiovisuel	A	Mas	Harmonisation	موائمة	م	أ	السمعي البصري	علوم إنسانية – علوم الإعلام والاتصال	علوم إنسانية و اجتماعية

عنوان الماستر: قانون الطاقة والمناجم.
89
المؤسسة: جامعة محمد الصديق بن يحيى- جيجل
السنة الجامعية 2021 /2022

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

قرار رقم 908 مؤرخ في 26 نوفمبر 2020

يتضمّن تأهيل الماستر المفتوح بعنوان السّنة الجامعية 2020- 2021 ،

في ميدان "حقوق وعلوم سياسية" بجامعة جيجل

إن وزير التعليم العالي والبحث العلمي،

- بمقتضى القانون رقم 99-05 المؤرخ في 18 ذي الحجة عام 1419 الموافق 4 أبريل سنة 1999 والمتضمن القانون التوجيهي للتعليم العالي، المعدّل والمتمّم ،

- وبمقتضى المرسوم الرئاسي رقم 20-163 المؤرخ في أول ذي القعدة 1441 الموافق لـ 23 جوان سنة 2020 والمتضمن تعيين أعضاء الحكومة، المعدّل و المتمّم،

- وبمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 03-258 المؤرخ في 22 جمادى الأولى عام 1424 الموافق 22 يوليو سنة 2003 والمتضمن إنشاء جامعة جيجل، المعدّل والمتمّم،

- وبمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 08-265 المؤرخ في 17 شعبان عام 1429 الموافق 19 غشت سنة 2008 والمتضمّن نظام الدراسات للحصول على شهادة الليسانس وشهادة الماستر وشهادة الدكتوراه،

- وبمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 13-77 المؤرخ في 18 ربيع الأوّل عام 1434 الموافق 30 يناير سنة 2013الذي يحدد صلاحيات وزير التعليم العالي والبحث العلمي،

- وبمقتضى القرار رقم 75 المؤرخ في 26 مارس 2012 المتضمّن إنشاء اللجنة البيداغوجية الوطنية للميدان والمحدد مهامها وتشكيلتها وتنظيمها وسيرها،

- و بناءً على محضر اللّجنة البيداغوجية الوطنية لميدان "حقوق وعلوم سياسية" المؤرخ في 03 نوفمبر 2020،

يقـــــــرر ما يأتي:

المادّة الأولى : يؤهل الماستر المفتوح بعنوان السّنة الجامعية 2020-2021 بجامعة جيجل، في ميدان "حقوق وعلوم سياسية" طبقا للجدول أدناه.

الميدان	الشعبة	تخصص	طبيعة
حقوق وعلوم سياسية	حقوق	القانون البحري والمينائي	م
		القانون المهن القانونية و القضائية	م

المـادة 2: يكلّف المدير العام للتعليم والتكوين العاليين ومدير جامعة جيجل، كلّ فيما يخصّه بتطبيق هذا القرار الذي سينشر في النشرة الرسمية للتعليم العالي والبحث العلمي.

حرر بالجزائر في: 26 نوفمبر 2020

وزير التعليم العالي والبحث العلمي

وزير التعليم العالي والبحث العلمي

الطاهر حجار